106

دراسات استراتيجية

عمار جفال

التنافس التركي - الإيراني

في آسيا الوسطى و القوقاز

للدراسات والبحوث الاستراتيجية

التنافس التركي ـ الإيراني
في آسيا الوسطى والقوقاز

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

التنافس التركي ـ الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز

عمار جفال

العدد 106

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2005

ISSN 1682-1203

ISBN 9948-00-685-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير إلى العنوان التالي :

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

المحتويات

مقدمة

ظلت موسكو ولندن هما اللاعبين الرئيسيين طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فيما وصفه الكاتب رديار كيبلينج (Joseph Rudyard Kipling) بـ" اللعبة الكبرى " .[1] وكان مسرح التنافس بينهما هو مجموع منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز التي كانت تفصل بين الإمبراطورية القيصرية والمستعمرات البريطانية في آسيا والشرق الأوسط .

وشكّلت هذه المنطقة بالنسبة للقياصرة مجالاً حيوياً مهماً منذ مطلع القرن الثامن عشر ، فهي أولاً مجال التوسع الرئيسي للإمبراطورية مقارنة بحدودها من الغرب والشمال والشرق ، وهي ثانياً منطقة محيطة واسعة ، أي بمنزلة عمق جغرافي مهم جداً لأمن روسيا التي وظّفت تاريخياً عامل الجغرافيا ضد الغزوات القادمة من الشرق ومن الغرب ، وهي ثالثاً منطقة تماس مع تركيا وإيران وأفغانستان وبقية الشرق الأوسط . ولذلك عمل القادة الروس بثبات على إزاحة القوى المنافسة وتوسيع نفوذهم نحو الجنوب .

تعود حملات التوسع الروسية في المنطقة إلى عهد بيار الأكبر 1672 ـ 1725 . وقد أدت الحملة الأولى 1716 ـ 1719 إلى ضم ما يسمى حالياً كازاخستان . وبعد أن بسطت روسيا سيطرتها على منطقة القوقاز في مطلع القرن التاسع عشر بإجبار حكم الكاجار في إيران على التخلي عن أذربيجان وداغستان وجورجيا عام 1813 ، ثم أرمينيا عام 1828 ، استأنف

القياصرة توسعهم في آسيا الوسطى عام 1839، وذلك في حين كان الجيش البريطاني المرابط في الهند يدخل إلى كابول. والواقع أن الحملتين الروسية والبريطانية كانتا مرتبطتين، إذ كان الروس يطمحون إلى ضم أفغانستان، ولذلك سارعت بريطانيا إلى القيام بتحرك وقائي وإقامة دولة عازلة بين الإمبراطوريتين. وبالاستيلاء على تركستان المحاذية لإيران وأفغانستان في عام 1885، أصبح الجيش الروسي في مواجهة القوات البريطانية.

وهكذا دخلت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مرحلة تاريخية تفوق القرن من الزمان بقيت خلالها بعيدة جداً عن التنافس بين القوى الدولية، بحكم سقوطها تحت الهيمنة المطلقة للإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفيتي. إلا أن انهيار هذا الأخير أدى مباشرة إلى بعث تنافس دولي على المنطقة، كان له تأثير مباشر في واقع علاقات القوى فيها. إذ سرعان ما فتح المجال أمام طموحات القوى المجاورة؛ تركيا وإيران والصين، وكذلك غير المجاورة؛ الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ظلت روسيا تحاول الحفاظ على نفوذها القوي، وخاصة بإعادة هيكلة علاقاتها مع المنطقة على أسس جديدة تكفل لها الاستقلال السياسي مع إبقائها في شكل حزام أمني وحيوي تحت هيمنة روسيا بالدرجة الأولى.

يمكن تحديد الصفات المميزة لهذه المنطقة الواسعة في النقاط التالية:

أولاً: تقع هذه الدول من الناحية الجغرافية في نقطة التقاء عدة ديانات وحضارات عريقة. إذ تتوسط ما بين الشرق والغرب، وتقع في قلب المجال الجغرافي الواسع، المصطلح على تسميته "أوراسيا".

كما أنها تفصل بين روسيا شمالاً، ومجال الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية جنوباً. وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسيطة للإمبراطوريات، والمتحكمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) كما حددها عالم الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتكس) هالفورد ماكندر.[2] لكنها حالياً تشكل منطقة فراغ قوى Vacuum Power) (Area، وتتميز بدرجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار السياسي مما يحث القوى المجاورة على التدخل. هذه التوليفة بين فراغ القوى من جهة ومحاولات استيعابها من طرف قوة خارجية من جهة أخرى، هي التي تبرر تسميتها "بلقان أوراسيا".[3] ويكفي أن نلاحظ كيف أن القوقاز فرض نفسه على المسرح الجيوسياسي في كل مرة تصاب فيها السلطة الروسية بغيبوبة في الفترة 1917ـ 1921، ومنذ عام 1990، لندرك أنه يمثل جزءاً لا يتجزأ من المنطقة الوسيطة.[4]

ثانياً: بروز سبع دول مستقلة على الساحة الدولية وهي: أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وطاجيكستان دفعة واحدة، وفي حَيِّز جغرافي موحد. ويعتبر هذا حدثاً بارزاً في تاريخ العلاقات الدولية، إن لم يكن حدثاً فريداً يتجاوز في أبعاده المختلفة إطار المجال الإقليمي.

ثالثاً: تضم المنطقة قوميات عدة، إلا أنها تتميز بتفوق العنصر التركي بالدرجة الأولى، ثم العنصر الفارسي، ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة هي في الغالب لغات تركية أو فارسية.

رابعاً: تعيش هذه الجمهوريات، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تجاذباً قوياً بين مشروعين رئيسيين: المشروع العلماني الذي تقدمه تركيا بدعم من الغرب عموماً، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والمشروع الإسلامي الذي تدعمه إيران ويستند إلى علاقة تاريخية طويلة بآسيا الوسطى وحوض قزوين. فالتوسع الروسي في العهدين القيصري ثم السوفيتي كان قد نزع من إيران جزءاً من ترابها، وقطع عنها الصلة مع عمقها القاري والثقافي في الشمال، ولاسيما كبريات مدن الثقافة الفارسية؛ سمرقند وبخارى. لذا اضطرت إيران إلى انتظار زوال الاتحاد السوفيتي لكي تفتح من جديد حدودها الشمالية التي تمتد إلى 1740 كيلومتراً مع آسيا الوسطى والقوقاز.

والواقع أن طموحات كل من تركيا وإيران تلاقي تجاوباً ملحوظاً على امتداد هذه الجمهوريات. فعلى الرغم من الغليان القومي والأيديولوجي الشديد الذي يميز هذه المنطقة بحثاً عن الهوية الوطنية والنموذج السياسي الأفضل، تتمحور أنظار مختلف الفعاليات السياسية في هذه الجمهوريات حول قطبين إقليميين هما: تركيا بوصفها نموذجاً علمانياً، وإيران بوصفها نموذجاً إسلامياً. كما تفرض العزلة الجغرافية التي تميز آسيا الوسطى والقوقاز تبعية قوية لا يمكن تفاديها تجاه دول الجوار الجنوبية، أي تركيا وإيران، كممرات ضرورية نحو البحار المفتوحة؛ الخليج

العربي، والبحر المتوسط، وهي ممرات من شأنها التقليص بقوة من الاعتماد الشديد على طرق المواصلات التقليدية عبر روسيا، وبالتالي تعتبر سياسة فك العزلة وتكثيف التفاعلات مع المحيط ضرورة حيوية لدعم استقلال هذه الجمهوريات.

هكذا تشكل هذه المنطقة، بكل ما تتميز به من سمات مشتركة وخصوصيات، ميداناً واسعاً للتنافس والتعاون بين تركيا وإيران في إطار طموحات الدولتين إلى تبوُّء مكانة القوة الإقليمية المؤثرة، مع التأكيد على أوجه الفرق الواضحة في الأهداف البعيدة لمثل هذه الطموحات ووسائل تحقيقها، إذ تنصبُّ اهتمامات إيران على تطوير علاقاتها الاقتصادية والثقافية بالمنطقة، معتمدة في ذلك على مصادرها النفطية وموقعها الجغرافي، في حين أسهمت المتغيرات الدولية والإقليمية في نهاية القرن العشرين في تطور أهداف تركيا من سياستها التقليدية المتمثلة أساساً في الحفاظ على وحدتها من دون أية طموحات إمبراطورية، إلى الدور الجديد الذي شرع الرئيس التركي الأسبق تورجوت أوزال في بلورته تحت شعار "العثمانية الجديدة"، ويعني قيام تركيا بدور فاعل في محيطها الممتد من بحر الأدرياتيك إلى حدود الصين، مروراً بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت في وقت ما جزءاً من الدولة العثمانية، مضافاً إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى.[5]

بالمقابل، ترد السلطة في موسكو إلى الآن بشكل معيب على ما تسميه بالمحاولات الرامية إلى اقتسام التركة السوفيتية.[6] لكنها تحافظ على النظرة التقليدية لروسيا إلى هذا المجال الجغرافي كغنيمة صيد، لدرجة أن بعض المختصين الروس في العلوم السياسية يطالبون بتطبيق مبدأ مونرو على هذه المناطق لإضفاء الشرعية على الحقوق المتميزة لروسيا. ولذلك تعتبر الجهود المبذولة من طرف القوى الغربية والدول المجاورة لروسيا من الجنوب والشرق؛ تركيا وإيران وباكستان والصين، لاستقطاب الجمهوريات السوفيتية سابقاً، مساساً واضحاً بمجال روسيا الحيوي اقتصادياً وأمنياً.

خامساً: الثروات المعدنية والنفطية: مقارنة بتجمعات اقتصادية عديدة تمتلك إيران وتركيا ومجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز قدرات اقتصادية وتكاملية مهمة، أهمها توافر معادن الحديد والفضة والنحاس والذهب والفحم والمغنيسيوم واليورانيوم. وفي هذا الإطار تحتل احتياطيات تركمانستان من الكبريت المرتبة الثالثة في العالم، وفي عام 1993 امتلكت كازاخستان وأوزبكستان 16.3٪ من احتياطي اليورانيوم في العالم.[7] من جهة أخرى فإن احتياطيات حوض قزوين من النفط والغاز، لا تقل أهمية عن احتياطيات دولة الكويت أو خليج المكسيك أو بحر الشمال.[8] وبإضافة احتياطيات إيران تصبح المنطقة مؤهلة لاحتلال مكانة خطيرة في السوق النفطية العالمية.

وللإلمام بجوانب هذا التنافس نحاول الإجابة عن التساؤلات التالية :

أولاً: ما هي أهم المعطيات العرقية والدينية عبر القوقاز وآسيا الوسطى؟

ثانياً: كيف تعمل القوتان الإقليميتان المتنافستان؛ تركيا وإيران في هذا المجال الجيوسياسي الواسع على توظيف هذه المعطيات بإحياء المشاعر العرقية أو الدينية بما يخدم الطموحات الإقليمية لكلا البلدين؟ فبروز خمس دول إسلامية بتعداد سكاني يفوق 40 مليون نسمة من المسلمين السنة والشيعة الذين يتكلمون في الغالب اللغات التركية، يعطي امتداداً جديداً للعالم الإسلامي. وبالتالي تساهم هذه الجمهوريات في توسيع مجال النفوذ الإيراني، كما أنها تفتح الباب أمام احتمال بروز قطب تركي واسع الأرجاء.

ثالثاً: تميَّزت سياسة موسكو تجاه نشاط القوى الكبرى والمجاورة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز حتى الآن، بتأكيد مكانة روسيا بوصفها قوة مهيمنة أمنياً وعسكرياً ومتحكمة في خطوط المواصلات الاستراتيجية؛ أنابيب النفط والمواني وخطوط السكك الحديدية، مع السماح لهذه الجمهوريات بهامش من الاستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. وبالنظر إلى هذا التوجه في سياسة روسيا تجاه المنطقة، يثور التساؤل: هل تمتلك تركيا وإيران حقيقة قدرات من شأنها التأثير في المستقبل السياسي

لدول المنطقة في اتجاه إخراجها من الهيمنة الروسية، أم أنهما تسعيان إلى المساهمة في الاستفادة من سوق المنطقة وثرواتها، مثل ما يلاحظ بوضوح فيما يتعلق بالتعاون والتنافس على عقود استغلال نفط بحوض قزوين، ورسم مسارات أنابيب تصديره؟[9]

أسس التنافس التركي ـ الإيراني

تزامن انبعاث اهتمام تركيا وإيران بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز مباشرة مع بداية انحلال الاتحاد السوفيتي منذ عام 1989، وما ترتب عليه من ضعف السلطة المركزية في موسكو، وتصاعد المطالب القومية، وبالتالي بروز واقع إقليمي جديد يتصف بفراغ من القوى، سرعان ما شجع طهران وأنقرة على الدخول في تنافس شديد لاستغلال هذا الفراغ وخدمة طموحاتهما الوطنية، وإن كانت الطموحات المتنافسة للبلدين ليست وليدة المعطيات الجديدة في هذه المنطقة، بل تعود إلى القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين.[10] وبالتالي فإن هذا التنافس يمتد في التاريخ إلى ما قبل بسط السيطرة الروسية بعدة قرون.

يقوم هذا التنافس حالياً على ما يلي:

أولاً: توظيف معطيات راسخة تميز علاقات الدولتين بهذه المنطقة، وأهمها: الجوار الجغرافي، والامتداد الحضاري العريق، والدين الإسلامي، والتواصل العرقي، وتداخل الأقليات، والأهم من ذلك انتشار اللغات التركية والفارسية، إذ تتميز المنطقة بهيمنة

مجموعتين لغويتين: الأولى التي تشكل الأغلبية هي مجموعة اللغات التركية، وهي تسمح بنوع من التفاهم والاتصال من أنقرة حتى حدود منغوليا. والثانية هي مجموعة اللغات الفارسية المنتشرة شرقي آسيا الوسطى، وخاصة في طاجيكستان وأفغانستان.[11]

ثانياً: الخصوصيات السياسية والاقتصادية والثقافية للبلدين. إذ تعمل تركيا على تقديم نفسها كنموذج يقتدى به بما يتضمنه هذا النموذج من ديمقراطية برلمانية، ودولة قومية علمانية قوية متعددة الثقافات، واقتصاد متطور للسوق، وانتماء إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في حين تجتهد إيران في إعطاء الأولوية لأهمية مصادرها النفطية، واستقلال سياستها تجاه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الترويج لنموذجها السياسي بنوع من الهدوء والاعتدال.

ثالثاً: تحتل جمهورية أذربيجان المرتبة الأولى في سلم الطموحات الإقليمية لكل من إيران وتركيا، بل أضحت الحدود الجنوبية لأذربيجان أحد الرهانات الرئيسية لهذا التنافس. إذ لتركيا حدود مشتركة مع إقليم ناخيتشفان فقط، مع العلم أن هذا الأخير منفصل عن بقية التراب الأذري بأراض أرمينية. وترجع جذور هذا التقسيم الغريب إلى مطلع القرن العشرين عندما قامت السلطات التركية، المدفوعة بالطموحات الطورانية في عهد كمال

أتاتورك، بتوقيع معاهدة موسكو في آذار/ مارس 1921 مع الاتحاد السوفيتي، وأصرت آنذاك على ضرورة ربط تركيا بأذربيجان جغرافياً. وبالفعل حصلت على الوضع القانوني الحالي لإقليم ناخيتشفان الذي ينص على عدم قابلية فصله عن أذربيجان، وعدم التنازل عنه لدولة ثالثة. [12]

الجدول (1)

الديانات السائدة ونسب الشعوب التركية والفارسية في القوقاز وآسيا الوسطى

الجمهورية	المساحة/ كلم²	عدد السكان بالمليون نسمة	الديانة ذات الأغلبية	٪ الشعوب من أصل تركي	٪ الشعوب من أصل فارسي
أذربيجان	86.600	7.5	الإسلام	82	-
أرمينيا	29.800	3.760	المسيحية	2.5	-
جورجيا	69.700	5.482	المسيحية	6	-
كازاخستان	2.717.300	16.820	الإسلام	44.4	-
تركمانستان	448.100	4.155	الإسلام	80	-
أوزبكستان	447.400	23.209	الإسلام	76	-
طاجيكستان	143.100	5.935	الإسلام	8	60
كيرجيستان		4.439	الإسلام	52	-

المصدر: تم تشكيل الجدول من الإحصائيات الواردة في:

Atlas Mondial Microsoft Encarta, (cd-rom) édition 1998, c/o Microsoft. Redmond, W A-98052-6399. HTTP://WWW.encarta.MSN.Com_e-mail:MSgeoweb@Microsoft.com

تجدر الإشارة إلى أن الأذريين، بأصولهم التركية وعقيدتهم الشيعية، يجدون أنفسهم محتارين بين انتمائهم إلى مجموعة عرقية تربطهم بتركيا

ومجموعة دينية تشدهم نحو إيران. والواقع أن هويتهم الدينية برزت بقوة منذ القرن الخامس عشر، إلا أن الحدود التي تفصلهم منذ عام 1828 عن الأذريين بإيران قد دعمت مشاعر الهوية الوطنية التي أصبحت تميزهم. من جهة أخرى يلاحظ أن المجموعة الأذرية بإيران لا تأمل كثيراً في الانضمام إلى جمهورية أذربيجان، كما أن الأذريين ذوي الطموحات الانضمامية[13] في جمهورية أذربيجان لا يمكنهم المراهنة على دعم القوات السوفيتية التي سمحت لهم في السابق بإعلان جمهورية جيلان* عام 1921، أو إعلان الحكم الذاتي لأذربيجان الإيرانية في الفترة 1941 - 1946.

مجالات التحرك التركي ودعائمه

كان لنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين أثر عميق على التوجهات الخارجية لتركيا، إذ فقدت دورها كموقع استراتيجي متقدم في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الاتحاد السوفيتي، كما أن مساعيها الثابتة بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوربي لم تحقق نتائج معتبرة. ولايزال هذا الأخير يتمسك بوجوب تنفيذ تركيا لشروط معقدة لقبولها، ومنها: مسألة حقوق الإنسان وطرق معالجة قضية الأكراد، بالإضافة إلى الشروط الاقتصادية المتعلقة بالمستوى المرتفع للبطالة والتضخم. وهي عراقيل من الصعب على تركيا تخطيها في الأمد القريب.[14]

* منطقة إيرانية تطل على بحر قزوين تقطنها غالبية أذرية. وقد عاشت في مطلع العشرينيات من القرن العشرين حركة انفصالية عن إيران، وأعلنت جمهورية جيلان بدعم من القوات السوفيتية، لكنها لم تدم طويلاً. (المؤلف)

دفعت كل هذه العوامل بتركيا إلى التوجه بقوة للاضطلاع بدور قوة إقليمية محورها القوقاز وآسيا الوسطى، عن طريق إحياء الفكرة الطورانية القائمة على مشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية. هذه المشاعر سبق تأجيجها بقوة أيام انحطاط الإمبراطورية العثمانية في محاولة لاستغلال الفراغ الذي نجم في ذلك الوقت عن سقوط النظام القيصري في روسيا.[15] وعبر عنها كمال أتاتورك بقوله: «سيشهد العالم بدهشة في يوم ما نهوض وسير هذه الإمبراطورية غير المرئية التي مازالت نائمة على مشارف آسيا».[16]

وعلى أثر التحولات الأخيرة في النظام الدولي والمحيط الإقليمي لتركيا نجح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية في وضع الأسس الأيديولوجية لتأكيد المكانة الإقليمية لتركيا، عقب الانقلابات التي حصلت في محيطها المباشر؛ انفجار يوغسلافيا، وتفكك الاتحاد السوفيتي، والتحولات في القوقاز، وخطر الأصولية الإيرانية. هذه العوامل لم يتم استعمالها لفترة طويلة من باب الحذر الشديد من القوة الكبرى المجاورة؛ الاتحاد السوفيتي. إلا أنها شكلت دائماً أحد طموحات بعض التيارات السياسية في تركيا، بل إنها كانت ضمن تصور كمال أتاتورك لعلاقات تركيا بآسيا الوسطى، إذ صرح في خطاب له بتاريخ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1933، بمناسبة الذكرى العاشرة لإعلان الجمهورية التركية عام 1933 قائلاً: «إن الاتحاد السوفيتي اليوم صديق وجار . . . ونحن في حاجة لهذه الصداقة والوفاق. لكن لا أحد يمكنه التنبؤ كيف ستكون هذه العلاقة في المستقبل. هذه الإمبراطورية يمكن أن تتفكك كما تفككت الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. والدول التي

يتحكم فيها اليوم يمكن أن تفلت منه ويتم رسم ميزان قوى عالمي جديد. إذ ذاك يجب على تركيا أن تعرف ماذا تفعل. . . يجب أن نكون مستعدين لمساعدتهم والاهتمام بهم. . . فالدول يجب أن تتهيأ إلى ذلك بالحفاظ على الروابط المعنوية والروحية. اللغة هي رباط وجسر. . . يجب أن نبحث عن جذورنا، يجب أن نتوحد ضمن تاريخنا الذي مزقته الأحداث، يجب ألا ننتظر أتراك الخارج حتى يتقربوا منا، بل يجب علينا نحن التقرب منهم». [17]

وتستند طموحات تركيا حالياً إلى عوامل عدة أبرزها:

أولاً: إحياء المشاعر الطورانية

أدى انهيار المنظومة الشيوعية بالنسبة إلى تركيا إلى إعادة بروز ما يمكن الاصطلاح عليه بـ "العالم التركي" الذي يمتد جغرافياً من البلقان غرباً إلى حدود الصين شرقاً (حوالي 150 مليون نسمة)، وهو بذلك يشكل مجالاً جيواستراتيجياً ذا أهمية متزايدة. وإذا كانت الظروف التاريخية لتطور الشعوب التركية قد ساعدت على بروز خصوصيات محلية وتاريخ متميز لكل منها، [18] فإن هذه الشعوب تلتقي في بعض السمات المشتركة، أهمها: الشعور بالانتماء، وطريقة التفكير، والمرجعية. [19]

ينقسم العالم التركي المعاصر ديمغرافياً إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1. المجموعة الأولى: وهي الأهم عددياً، وتتمثل في سكان تركيا البالغ عددهم 64.5 مليون نسمة (حسب تقديرات عام 1998) منهم 80٪ أتراك. [20]

2. المجموعة الثانية : وتتشكل من الأذريين الموزعين بين جمهورية أذربيجان (7 ملايين نسمة) ومنطقة أذربيجان الإيرانية (6 ملايين نسمة) بالإضافة إلى نحو 1.5 مليون تركي منتشرين داخل التراب الإيراني.

3. المجموعة الثالثة : تضم نسبة مهمة من السكان الأصليين لآسيا الوسطى، وتمتد عبر أوزبكستان، وكيرجيستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وكازاخستان. وهي مساحة جغرافية تقدر بـ 4 ملايين كليومتر مربع، ويقطنها نحو 30 مليون نسمة من أصل تركي، هذا بالإضافة إلى الأقليات التركية القاطنة في منطقة سين كيانج الصينية (حوالي 8 ملايين نسمة) وشمال أفغانستان (مليونا نسمة). [21]

مقارنةً مع العالم العربي المجاور الذي يتصف بالتواصل التام ديمغرافياً وجغرافياً وبوضوح حدوده مع الجوار وبالتالي بالتميز في شكل مجال جغرافي متكامل ومنسجم، فإن المجال التركي مبعثر. كما أنه يتضمن أقليات قوية أخرى أهمها : الأقليات الفارسية والروسية والصينية. [22] كما تفصل مجموعات عرقية بعضه عن بعض؛ فسكان تركيا منفصلون عن آسيا الوسطى بالإيرانيين، والأذريون محاطون بالأكراد والأرمن والجورجيين. في حين يعيش أتراك روسيا في شكل مجموعات محدودة العدد ومندمجة إما في العالم السلافي (مثل تتار قازان والباشكير والتشوفاس) أو في جمهورية ياقوتيا الواسعة.

بالنظر إلى هذا الواقع، يبدو واضحاً أن التطلعات التركية تجاه المنطقة إذا بنيت إلى العنصر التركي فقط، تكاد تكون ضعيفة وغير فعالة. هذا بالإضافة إلى أن التركيز على هذا العنصر العرقي يخيف تركيا داخلياً، إذ

يحفز مطالب الأقليات في الداخل. لذلك تركز الأوساط السياسية والثقافية في تركيا على عامل القرابة اللغوية بين هذه الشعوب. ويؤكد المختصون ومنهم ليبريز بيرون ياكاسيكلي (Libriz Peron-Yakacikli) في هذا الميدان أن إحياء التراث اللغوي التركي وتطويره يشكل عاملاً ضرورياً لخدمة الطموحات التركية تجاه المنطقة، بل السبيل الأقرب لأي شكل من أشكال التضامن أو التنظيم الإقليمي الواقعي. لذلك تجدر الإشارة إلى أن ثلثي الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تتعلق بالتعاون الثقافي، ولاسيما التعاون اللغوي (Yakacikli, 1999, 72).

وتبذل تركيا في هذا السياق مجهودات كبيرة لفتح مجالات الاتصال والتعاون الثقافي بالمنطقة نذكر منها:

1. حصول 10 آلاف طالب من آسيا الوسطى والقوقاز على منح للدراسة بتركيا.
2. تعدد الوفود السياسية والاقتصادية وتكثيف زيارات الأساتذة الأتراك.
3. تشغيل قناة تلفزيونية فضائية مرتبطة بالأقمار الصناعية تبث باللغة التركية عام 1994 لإيصال برامجها إلى شعوب المنطقة.
4. تطوير وسائل الاتصال والنقل الجوي والبري.[23]
5. اهتمام الصحافة التركية يومياً، وبالتفصيل، بالمناطق ذات الأغلبية التركية.

والواقع أنه إذا كانت الطموحات الوحدوية للشعوب التركية التي ينادي بها بعض الأوساط السياسية في تركيا بعيدة التحقيق وغير واقعية أحياناً، بسبب التبعثر الجغرافي لهذه الشعوب، والتحولات العميقة التي أدخلها النظام السوفيتي على الثقافات المحلية، والجاذبية الدينية التي تمارسها إيران، فإن الميراث المشترك والعميق لهذه الشعوب يبقى قوياً وقابلاً للانتعاش. فالاستقطاب الثقافي الذي تتمتع به تركيا يعود إلى عهد التيموريين في سمرقند وهرات في القرن الخامس عشر. وبالتالي فإن ما تمكن تسميته بـ "طورانية ثقافية" قد برزت من حين إلى آخر عبر حقب تاريخية مختلفة، وحتى في عهد وسائل الاتصال القديمة، وليس هناك ما يعوق بروزها من جديد بصورة قوية.

بدا واضحاً استقطاب هذه الدول من خلال تطوير الروابط مع تركيا، وأصبح سماع التصريحات العديدة حول روابط الأخوة التي تجمع بين شعوب آسيا الوسطى وتركيا عادياً جداً. بل إن رئيس أوزبكستان إسلام كريموف ذهب إلى حد التصريح قائلاً: «أدعم فكرة الشعب التركي الموحد فعلياً. وبدلاً من الوحدة السياسية، يجب إقامة وحدة اقتصادية، يمكنكم تسميتها سوقاً تركية مشتركة. . . تضم أذربيجان وتركيا».[24]

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى نجاح المساعي التركية في تنظيم المؤتمر الثاني للشعوب التركية للاتحاد السوفيتي في نيسان/ إبريل 1991 بمدينة قازان، وقد جمع ممثلي جمهوريات آسيا الوسطى وبعض الأقاليم المستقلة ذاتياً. وقرر المؤتمرون تأسيس حزب مؤتمر الشعوب التركية، كما وافقوا

على توصية باستبدال الحروف الإغريقية الهجائية للغاتهم الأصلية بالحروف اللاتينية مثل تركيا التي استبدلت الحروف اللاتينية بالحروف العربية من قبل. واعتبر ذلك بمنزلة انتصار لأنقرة على مساعي إيران والمملكة العربية السعودية.[25] وفي السياق نفسه سارعت الجمهوريات ذات الثقافة التركية إلى قبول مقترحات تركيا بضمان التأهيل العسكري للدفعات الوطنية الأولى من الضباط. كما تمحورت أشغال المؤتمر الرابع في تشرين الأول/ أكتوبر 1996 بطشقند على سبل تطوير المواصلات والتجارة والمناهج التربوية المشتركة، وتكثيف التعاون الثقافي. ويتضح مدى اهتمام تركيا بهذه الجمهوريات، من خلال مشاركة الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل في الاحتفال بالذكرى الخامسة لاستقلال كازاخستان في كانون الأول/ ديسمبر 1996 بمدينة ألما ـ أطا عاصمة كازاخستان، وحضور تدشين نصب تذكاري رمزي لمحارب أسطوري كازاخي ـ تركي يطارد وحشاً خرافياً في شكل عنقاء.[26] وبهذه المناسبة شكر الرئيس الكازاخي تركيا على «دعمها لكل مجهوداته من أجل التنمية، في إطار احترام استقلال بلده»، ومنحت تركيا من جهتها كازاخستان قرضاً مقداره 300 مليون دولار بالإضافة إلى الاستثمارات التركية الخاصة التي بلغت 1.2 مليار دولار.[27] كما أنه ليس من المصادفة أن تكون تركيا هي الوجهة المفضلة للاجئين من أصل تركي، أولاً بعد الثورة البلشفية، ثم أثناء الحرب العالمية الثانية، وأخيراً مع أحداث أفغانستان التي أدت إلى نزوح سكان منطقة البامير في كيرجيزيا واستقرارهم في الأناضول بتركيا.[28]

ثانياً: تصدير النموذج التركي

تعمل تركيا على الظهور كنموذج يتميز بخصوصيات رئيسية أهمها: العلمانية والتعددية السياسية، والتجربة الاقتصادية التركية، مقارنة بدول الجوار الأخرى في جنوب المنطقة، ولاسيما إيران.

والواقع أن الانهيار السريع للاتحاد السوفيتي وضع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز أمام خيارات سياسية صعبة تتلخص في كيفية بناء نظام سياسي بديل وملائم. وفي هذا السياق أجمعت الآراء في مطلع التسعينيات على أن تركيا وإيران ستلعبان دوراً رئيسياً في إعادة تشكيل الخريطة السياسية بالمنطقة. ومن هذا المنطلق، اتجهت القوى الغربية - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - إلى دعم تركيا لأنها تمثل العلمانية وحلقة الوصل الأيديولوجي مع الغرب، في حين تعد إيران جمهورية إسلامية مضادة للديمقراطية ومناهضة للغرب. ويشير فيليب روبينس (Philip Robins) إلى الدوافع الأيديولوجية لهذا الدعم قائلاً: «بمجرد انهيار الاتحاد السوفيتي برزت مطالب ملحة حول الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا في آسيا الوسطى. هذه المطالب كانت أيديولوجية أكثر منها عملية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعية الرئيسية لهذا الموقف خوفاً من نجاح إيران في ملء الفراغ السياسي السائد».[29] الموقف نفسه تؤكده كاترين لاليمير (Catherine La Lumière) السكرتيرة العامة للمجلس الأوربي أثناء زيارتها للجمهوريات ذات الثقافة التركية قائلة: «إن تركيا تقدم النموذج الأحسن للتنمية بالنسبة إلى الجمهوريات المستقلة

حديثاً في آسيا». [30] وبمعنى آخر فقد ساد الاعتقاد لدى القوى الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بأن واقع فراغ السلطة الذي حدث في المنطقة ينذر ببروز أنظمة معادية للغرب تهدد مصالحها المتنامية، وخاصة في قطاع النفط. ولتفادي هذا الاحتمال أجمعت القوى الغربية على دعم النموذج التركي كأداة لدعم سياستها الخاصة.

على المستوى الاقتصادي، تعد التجربة الاقتصادية التركية من بين العوامل الرئيسية المساعدة لتقبل النموذج التركي. وقد ساعد على ذلك واقع اقتصاديات جمهوريات روسيا الوسطى غداة استقلالها، إذ كان يتسم على الخصوص بالتبعية الشديدة لروسيا، وندرة الاستثمارات، وعدم ملاءمة حجم الوحدات الإنتاجية الموجودة مع هياكل الخدمات العمومية، وضعف الإنتاج الصناعي، لأن المنطقة كانت مصنفة ضمن هيكل الاقتصاد السوفيتي كمورد رئيسي للاتحاد بالمواد الزراعية. ولذلك فإن طموح السلطات المحلية في الانتقال إلى اقتصاد السوق وجد صعوبات جمة تتطلب الاستفادة من نموذج جاهز. ولذلك طرحت التجربة التركية مباشرة وأصبحت موضوع بحث واسع. والواقع أن الاقتصاد التركي لم يكن اشتراكياً، إلا أنه كان يتميز بقطاع عام بلغ حتى مطلع الثمانينيات 60٪ من اقتصاد تركيا، وبالتالي فإن المؤسسات التابعة للدولة لم تكن حرة في رسم سياساتها. لكن منذ كانون الثاني/ يناير 1980، وبدفع من الرئيس تورجوت أوزال، تم التوجه بعزم نحو الليبرالية، حيث شرع في تعديل الهياكل الاقتصادية بما يتلاءم ومتطلبات السوق العالمية، وجعل يحدث

تغييراً جذرياً في الوظائف الاقتصادية للدولة. والنتيجة أن مجمل الإجراءات المتخذة وانعكاساتها الإيجابية على وتيرة النمو في تركيا أصبحت بالنسبة إلى الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى عاملاً إضافياً يمكن توظيفه كنموذج. وهذا ما يؤكده الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف قائلاً: «تعتبر تركيا نموذجاً اقتصادياً وسياسياً» مضيفاً «بأن الشعبين سيلتقيان عن قريب ممثلين في برلمان واحد». [31]

تركز اهتمام تركيا على جمهورية أذربيجان، حيث ساعد التاريخ والواقع الاجتماعي في إحياء المشاعر المشتركة بين الشعبين، وأبدت باكو صراحة إعجابها بتركيا نموذجاً سياسياً، [32] من شأنه أن يفتح الأبواب أمامها تجاه أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. [33] وكانت تركيا هي الدولة الأولى التي اعترفت باستقلال أذربيجان في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، ومثل اندلاع النزاع المسلح بين الأرمن والأذريين في إقليم كاراباخ فرصة لتوطيد العلاقات بين البلدين، حيث قام الرئيس التركي تورجوت أوزال بزيارة لأذربيجان توجت بسلسلة من الاتفاقات حول ميادين التربية والثقافة والعلوم. وأمام النجاحات العسكرية لجمهورية أرمينيا، أعلنت أنقرة صراحة دعمها لسلطات باكو بتوقيع اتفاق صداقة وتعاون وحسن جوار في كانون الثاني/ يناير 1992 وأغلقت المجال الجوي التركي أمام الطائرات الأرمينية، وبالمقابل بادرت بفتح خطوط عادية بين إسطنبول وباكو. [34] ويبقى الهدف الأساسي لتركيا هو الاستفادة من الثروة النفطية لأذربيجان، حيث راهنت أنقرة على آمال كبيرة في جلب عائدات النفط الأذري. فقد

وصل أبو الفضل الشيبي إلى الرئاسة كزعيم للجبهة الشعبية الأذرية في 7 حزيران/ يونيو 1992، ببرنامج سياسي يركز كثيراً على الأصول التركية للشعب الأذري؛ وكان من بين عهوده الانتخابية:

1. العمل على إقامة ناجورنو "أذربيجان الكبرى" بتوحيد أذربيجان الشمالية والجنوبية.

2. تخليص إقليم ناجورنو كاراباخ من سكانه الأرمن، وبالتالي تحقيق الوحدة العرقية في أذربيجان.

3. تطوير التعاون مع تركيا - باعتبارها الوطن الأم - وتعميقه.

4. الانسحاب من رابطة كومنولث الدول المستقلة.

5. الاستغلال المستقل للثروة النفطية الأذرية بعيداً عن السيطرة الروسية. وقد كانت هذه الطروحات بمنزلة زلزال في توجه أذربيجان الخارجي بعد نحو قرنين من السيطرة الروسية ثم السوفيتية.

في هذا السياق أنشأ الرئيس أبو الفضل الشيبي مُجمّعاً (كونسورتيوم) من مجموعة شركات أمريكية وبريطانية ونرويجية وتركية وأذرية لاستغلال النفط على نطاق واسع لدرجة أن العملية اصطلح على تسميتها بـ "صفقة القرن". [35] والأهم من ذلك بالنسبة إلى تركيا أنه تم الاتفاق على نقل النفط المستخرج عبر مشروع أنبوب يلتقي بالأنابيب العراقية في جنوب شرق تركيا، وذلك بهدف إنشاء ميناء نفطي ضخم في جيهان بالإسكندرونة، يتوقع أن يكون بمنزلة روتردام البحر المتوسط.

والواقع أن تركيا راهنت على نجاحاتها في ميدان اقتصاد السوق لدعم أهدافها في مجال التعاون الاقتصادي، وإقامة سوق إقليمية قابلة للتوسيع إلى بقية دول آسيا الوسطى والقوقاز. وبالفعل دخلت أذربيجان في عملية استقطاب سريعة نحو «الأخ الأكبر» مدعمة بإرادة سياسية ثنائية قوية. وكان تجسيد هذا الاستقطاب يتم في شكل حضور تركي مكثف يمكن تلخيص معالمه بالآتي:

1. بث برامج التلفزيون التركي على القنوات المحلية في أذربيجان.
2. إعادة إحياء الأدب التركي.
3. قرار سلطات باكو في مطلع عام 1992 التخلي عن الحروف الروسية* القديمة التي فرضها الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين واستعمال الحروف اللاتينية المعمول بها في تركيا، قد عكس إرادة إيران في فرض الحروف العربية، واعتبر القرار بمنزلة انتصار مهم لتركيا.[36]
4. موافقة البرلمان الأذربيجاني على اللغة التركية كلغة رسمية، ومناقشة مشروع تغيير اسم الجمهورية إلى: جمهورية تركيا الأذربيجانية.
5. بعض الصحف التركية تطبع مباشرة في أذربيجان وأصبح توزيعها يفوق الصحافة الروسية.[37]

* الحروف الروسية تنتمي إلى الحروف السلافية أو السيريلية (نسبة إلى القديس سيريل الذي وضع هذه الحروف)، وهي مستمدة من الحروف الإغريقية التي تفرعت إلى مجموعة لغات مثلها مثل اللاتينية. (المؤلف)

6. وجود المستشارين الأتراك في مختلف هياكل الجمهورية الفتية ومشاركتهم في إعادة تنظيم الجيش وملكية الأراضي والنظام المصرفي.[38]

إلا أن هذا التحدي لكل من إيران وروسيا، بكل ما تملكه هاتان القوتان من أدوات الضغط على أذربيجان، عجل بإسقاط الرئيس الشيبي، ولم يتمكن من الاستمرار في السلطة أكثر من سنة. «وكانت عقيدته التركية عقبة أمام فهم حقائق الجغرافيا السياسية المحيطة ببلاده وإدراكها. فقد تحدى سلطة روسيا معتمداً على أنقرة، فيما أثار غضب طهران بشعاراته حول أذربيجان الكبرى»،[39] ذلك أن المكانة الجغرافية لأذربيجان تجعل منها محوراً جيوسياسياً خطيراً، إذ تعد البوابة الحيوية نحو ثروات حوض قزوين وآسيا الوسطى. وفي حالة توصل هذا البلد إلى استقلال تام وبناء علاقة قوية مع تركيا، ولاسيما إنجاز مشروعات الأنابيب النفطية عبر البلدين، فإن ذلك يؤدي تلقائياً إلى إضعاف الاحتكار الذي تمارسه روسيا على الدخول إلى المنطقة، ويحرمها بالتالي من الاستمرار في ممارسة هيمنتها الإقليمية. من جهة أخرى يقطن بالشمال الغربي لإيران عدد من الأذريين يتجاوز سكان جمهورية أذربيجان ذاتها، مما يثير لدى إيران شعوراً قوياً ودائماً من احتمالات التحرك الانفصالي، ويجعلها تقف موقفاً مزدوجاً تجاه سيادة أذربيجان يمكن تلخيصه في إعطاء الأولوية للعلاقة مع موسكو على حساب الرابطة الدينية القوية التي تجمع الشعبين الإيراني والأذري.

ولذلك كانت عودة الرئيس حيدر علييف إلى السلطة بمنزلة صدمة كبيرة لتركيا التي كانت ترى في أذربيجان بوابة الطورانية الاقتصادية. فقد كان أول إجراء اتخذه هو إلغاء الاتفاق النفطي للضغط على تركيا والشركات الأمريكية بسبب مواقفه المؤيدة للرئيس المخلوع. وتسبب إسقاط الرئيس الشيبي بعد سنة فقط من الحكم في إزعاج بالغ لأنقرة التي أصبحت قلقة على ضياع مصداقيتها لدى الجمهوريات الناطقة بالتركية التي تود أن تكون لها نموذجاً، وأن تقترح عليها تحالفاً إقليمياً. إذ كيف يطمح قادة هذه الجمهوريات للتمرد على موسكو وهم يرون المصير الذي آل إليه الرئيس أبو الفضل الشيبي دون أن تتمكن أنقرة من مساندته؟ وهل يواصل الغرب اعتبار تركيا وسيطاً فعالاً نحو هذه الجمهوريات؟ هذا إضافة إلى تزكية موسكو للوساطة الإيرانية في نزاع كاراباخ على حساب المبادرات التركية.

ولكن مهما تكن التطورات السياسية في أذربيجان، فإن حظوظ تركيا تبقى قائمة بسبب المشاعر القوية التي تجمع البلدين، ورغبة الأوساط السياسية الأذرية في إنجاز مشروع أنبوب يمر عبر تركيا للتخفيف من قبضة روسيا التي تتحكم جغرافياً في مجموع أنابيب تصدير النفط من حوض قزوين. وبالفعل جدد رئيس كازاخستان أثناء قمة منظمة التعاون الاقتصادي رغبة بلاده في الارتباط بأنبوب باكو - جيهان على البحر المتوسط، مشيراً إلى أهمية مشروع الطريق الرابط بين العاصمتين: آلما - أطا وأنقرة. كما أكد نائب رئيس الوزراء الأذري الجديد للرئيس التركي السابق سليمان ديميريل أن توقف المشروع لا يعني إلغاءه، وأن حصة تركيا ستزداد

في الصفقات النفطية التي ستبرم مستقبلاً.[40] ونظراً إلى أن الجهود التركية تعاني وطأة رسم الحدود الموروثة منذ العهد السوفيتي، إذ تقع الأراضي الأرمينية كعائق يفصل تركيا عن بقية الشعوب التركية في آسيا الوسطى والقوقاز، فإن أنقرة تعمل على تخطي هذا العائق بدعم التسوية على أساس المقايضة بين أذربيجان وأرمينيا، وذلك باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية لوضع تواصل جغرافي بين تركيا وأذربيجان طبقاً لمشروع هوبل (Hoppel) الذي ينص على إجراء مقايضة ببعض المقاطعات بين أرمينيا وأذربيجان، تصبح بموجبها هذه الأخيرة متصلة بتركيا.[41] إلا أن أرمينيا رفضت ذلك، لأن الاقتراح يعمق من عزلتها الجغرافية ويحرمها من حدودها مع إيران.

في الجهة الغربية للقوقاز، تركزت اهتمامات تركيا على جمهورية جورجيا، وانصبت بالتحديد على مناطق معينة من هذه الجمهورية تطل مباشرة على البحر الأسود وهي: جمهورية أجاريا المستقلة ذاتياً، التي تقطنها أغلبية مسلمة بفعل ثلاثة قرون من الاحتلال العثماني، وجمهورية أبخازيا المستقلة ذاتياً أيضاً وذات الأغلبية المسيحية، وإن كان سكانها يتحدرون من أصل تركي.[42]

ومن العوامل المساعدة جداً لجهود تركيا تقارب مواقفها السياسية مع مواقف موسكو فيما يتعلق بضرورة دعم التوجه العلماني لتطور النظم السياسية في المنطقة، ومواجهة موجة الحركات الدينية الإسلامية المناهضة للسيطرة الروسية، المرتبطة في الإدراك الروسي بتجربة أفغانستان

والشيشان. وبالفعل تصر روسيا على إقصاء أي دور خارجي في القضايا العسكرية والأمنية، إلا أنها لا تعارض مسألة تصدير النموذج العلماني التركي. وقد شكل هذا الموقف المزدوج أرضية مناسبة للمبادرات الإقليمية التركية.

حول هذا التجانس في المواقف الروسية والتركية، يقول الأستاذ خلوق غرغر أستاذ العلاقات الدولية بكلية العلوم السياسية بأنقرة: «لقد كنا أول دولة تفهم جيداً ما يقع في الاتحاد السوفيتي، وكان المناخ مناسباً للطرفين. ففي النصف الثاني من الثمانينيات بدأت الشركات التركية الكبرى في تلقي الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار النفط، وتراجعت فرص العقود والصفقات. في الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتي يعرض سوقاً واسعة للاكتشاف. وقد فهم السوفييت من جهتهم، أنهم لا يستطيعون المحافظة على الإمبراطورية بدون تقديم تنازلات للمشاعر القومية. وكان من مصلحتهم دعم تركيا هناك ودعم نموذجها العلماني ضد أخطار الأصولية الدينية. لقد قمنا بممارسة دور القوة المعتدلة»[43].

والواقع أن تركيا وجدت نفسها أمام سؤال صعب هو: كيف يمكنها أن تلعب دوراً جيوسياسياً منافساً لموسكو في القوقاز وآسيا الوسطى في حين تشهد مصالحها تطوراً أحسن بكثير مع روسيا؟ ومن هذا المنطلق أدركت أنقرة أن المحور الأهم في علاقاتها بالمنطقة هو ذلك الذي يربطها بروسيا. ويجمع كثيرون من ذوي الاتجاهات السياسية في تركيا على مواصلة هذه السياسة المعتدلة، كما أنهم يؤكدون رفض أي طموحات توسعية. وهو

الاعتدال الذي تثمنه موسكو كثيراً وتشجع العلاقات الثنائية لتركيا مع هذه الجمهوريات.

ثالثاً: الريع الاستراتيجي

تحتل تركيا في الإدراك الغربي مكانة خاصة مقارنة بالدول المجاورة، وذلك لتميزها بخصوصيات ثلاث:

1. أن تركيا هي الدولة المشرفة على أهم المضايق بين الشرق والغرب وأشهرها استقطاباً للصراع بين القوى الكبرى في التاريخ المعاصر، حيث شكّلت هذه المضايق أحد المحاور الرئيسية لسياسات الهيمنة طيلة ما يقرب من ثلاثة قرون بين فرنسا وبريطانيا من جهة، وروسيا القيصرية من جهة ثانية. كما شكلت أحد الميادين الرئيسية للصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي منذ اندلاع الحرب الباردة.[44]

2. بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى مثلت ثورة 17 تشرين الأول/ أكتوبر البلشفية في روسيا المتغير المهم الذي فرض تأثيره في مواقف الحلفاء المنتصرين، وهيأ لتركيا فرصة أداء دور جديد كجدار مضاد للشيوعية. وهو الدور الذي لازم تركيا حتى عام 1990، حين طرح الرئيس أوزال - ولأول مرة بعد سبعين عاماً - مسألة مصير الكيان التركي نفسه الذي وضعت أسسه الجديدة (الجمهورية) في معاهدة لوزان عام 1923، التي استهدفت جذب الكيان التركي إلى العالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي. طوال هذه المدة عملت

تركيا الكمالية على استثمار موقعها الجيواستراتيجي الممتاز بين أوربا وآسيا من جهة وبين الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط من جهة أخرى. إذ سارعت تركيا إلى الارتباط الرسمي والقوي بحلف شمال الأطلسي منذ السنين الأولى لتأسيسه عام 1949، وكانت عضواً بارزاً في حلف بغداد، ثم الحلف المركزي، وحلقة رئيسية تربط بين الحلف المركزي وحلف جنوب شرقي آسيا لتطويق الاتحاد السوفيتي ومراقبة الشرق الأوسط. فتركيا تسيطر على المضايق وتغلق طريق الاتحاد السوفيتي نحو البحر المتوسط والشرق الأوسط. كما أنها بموقعها المجاور لعمق روسيا توفر مرصداً ممتازاً لمختلف النشاطات داخل الاتحاد السوفيتي. ولذلك، ومنذ بداية الحرب الباردة، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة العديد من القواعد العسكرية ومحطات المراقبة بالأراضي التركية. كما استفادت تركيا طويلاً من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تقدم لها بسخاء من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، لكونها تشكل الخط الأمامي لحلف شمال الأطلسي على حدود «إمبراطورية الشر». ويلخص الأستاذ خلوق غرغر هذه العلاقة قائلاً: «إن نظامنا كان دائماً بحاجة إلى أعداء. بعد الحرب العالمية الثانية قمنا بمقايضة المكانة الاستراتيجية لتركيا، وشكل ذلك مصدراً مهماً للمساعدات والهبات والقروض الأمريكية، مكنتنا دائماً من إعادة التوازن [إلى الميزان] التجاري الذي يشهد عجزاً منذ عام 1947. وعندما شرع الرئيس جورباتشوف في إصلاحاته أصيبت الدوائر الحاكمة في تركيا بهلع كبير ويمكن القول: إن أزمة الكويت جاءت في وقتها».[45] فقد

استمرت هذه المساعدات – ولو بحجم أقل من السابق – بفضل الموقف التركي إلى جانب واشنطن .

والواقع أنه إذا لم يكن الجيش التركي كبير الأهمية تجاه الاتحاد السوفيتي ، فإن تركيا بقيت دائماً تشكل القوة الإقليمية الرئيسية للمعسكر الغربي . ففي مطلع الثمانينيات تزايدت أهمية تركيا نتيجة سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979 ، واشتداد الحرب الباردة من جديد . وبعد سقوط الشاه ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان ، بقيت تركيا وحيدة في هذا الترتيب الأمني واحتلت من جديد المرتبة الثالثة في المساعدة الأمريكية بعد إسرائيل ومصر .[46] ومن هذه الوضعية الجديدة حاولت تركيا أن تستفيد أكثر ، فقد رفضت الدخول في قوة التدخل السريع ، كما رفضت إقامة محطات إرسال إذاعي أمريكية موجهة للمسلمين في آسيا الوسطى ، إلا أنها قبلت في الوقت نفسه المخططات غير المعلنة لواشنطن في المنطقة .[47] لكن في عشية حرب تحرير دولة الكويت تغيرت هذه المعطيات بقوة ، وذلك بعودة الوفاق بين القوتين ، واختفاء الخطر السوفيتي ، حتى إن مستقبل حلف شمال الأطلسي أصبح موضع تساؤل بفعل زوال حلف وارسو ، وكانت أولى نتائج هدا التغير قرار الكونجرس في صيف عام 1990 بتخفيض المساعدة لتركيا بـ 150 مليون دولار .

إن الريع الاستراتيجي هذا الذي استمر نتيجة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط والخليج يمكن تثمينه ثانية بفضل مجال التحرك الجديد الذي تشكله آسيا الوسطى والقوقاز . وتجدر الإشارة إلى أن تركيا لا تحلم بتكوين سوق واسعة في آسيا الوسطى ، ولا إمبراطورية

تجمع كل الشعوب التركية، بل إن من بين ما تهدف إليه الطبقة الحاكمة التركية إحداث ريع استراتيجي جديد يجعل تركيا هي رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى، وبالتالي تبرهن أنقرة من جديد على دورها الاستراتيجي، وتحافظ على تدفق المساعدات، كما أنها تسرع من اندماج الدولة في السياسة والاقتصاد الغربيين.

أثناء زيارة رئيس الوزراء ديميريل إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/ فبراير 1992 صرح أحد الدبلوماسيين الأتراك قائلاً: «لقد أصبحت تركيا قاعدة للمستثمرين المحتملين في الدول الجديدة المستقلة في آسيا الوسطى. إن ديمقراطيتنا واقتصادنا الحر أصبحا نموذج تنمية لهذه الجمهوريات ينافس اقتصاد إيران الثيوقراطية. وتشكل تركيا حالياً سنداً لوجيستيكياً رئيسياً للمساعدة الإنسانية نحو آسيا الوسطى».[48] يراهن الاتحاد الأوربي من جهته والشركات اليابانية الكبيرة على استغلال تركيا وعلاقاتها للدخول إلى أسواق آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد يشير أحد الصحفيين البريطانيين إلى «أن هناك إصراراً متزايداً لدى المجموعة الأوربية لتطوير العلاقات مع تركيا من باب الاعتراف بدورها الإقليمي المتزايد».[49] وهكذا يمكن لتركيا أن تدعم ملفاتها في بروكسل، وأن تصبح القناة الرئيسية التي تمر عبرها الاستثمارات والمساعدة لآسيا الوسطى والقوقاز.[50]

3. اعتماد تركيا العلمانية باكراً، والسعي بثبات إلى الارتباط بالغرب في جميع الميادين، بكل ما يعني ذلك من تقمص لمفاهيم العصرنة والدمقرطة واقتصاد السوق.

ولهذا تعد تركيا، كما يصفها بيبس دانييل (Pipes Daniel) رئيس تحرير مجلة **ميدل إيست كورترلي** (*Middle East Quarterly*) «صنف الدولة الذي نأمل في أن يستعمل كنموذج لبقية الدول الإسلامية». ويضيف الكاتب «أنه على الدول الأوربية أن تنظر أكثر إلى نجاحات تركيا، بدلاً من التركيز على مشكلاتها الداخلية، مثل حقوق الإنسان وقضية الأكراد. لأن المساهمة في زعزعة الاستقرار في تركيا تؤدي بنا إلى تمهيد الأرضية لنظام آخر لا يطاق». ويقصد بذلك تصاعد التيار الإسلامي في تركيا واحتمالات توليه السلطة. ويستطرد صاحب المقال مؤكداً بأنه يجب على الحكومات الغربية أن تذكر الأتراك دائماً بأن أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تقفان إلى جانبهم في المواجهة الصعبة مع طهران، بل أكثر من ذلك يجب على هذه الحكومات استعمال ثقلها المعنوي، وقوتها العسكرية والاقتصادية الدبلوماسية لتشجيع الأتراك على المواجهة. [51]

ولكون الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة جداً بتزايد النفوذ الإيراني في هذه المنطقة فإنها تدفع بتركيا في هذا الاتجاه، وتستعمل النموذج العلماني التركي واقتصادها الليبرالي في مواجهة النموذج الإسلامي الإيراني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاختراق الذي قامت به تركيا في هذه المنطقة وفي ظرف وجيز لم يكن يتم بسهولة دون المساندة غير المشروطة من طرف الدبلوماسية الأمريكية التي تستهدف بهذا الدعم دفع التحرك التركي إلى:

أ. احتواء النزاع بين أذربيجان وأرمينيا لكي لا ينتشر طبقاً لـ" نظرية الدومينو " إلى بقية المنطقة بكاملها.

ب. توظيف العامل العرقي لإضعاف إيران من الداخل باستعمال الأقلية الأذرية.

جـ. دعم قوة استقرار في المنطقة ممثلة في تركيا، تكون بمنزلة عامل موازن لإيران، وسنداً مهماً ضد أي محاولة للمسّ بميزان القوى الإقليمي على شكل محاولة العراق.

في هذا السياق، أي مواجهة المد الإسلامي الإيراني، يندرج قرار الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/ فبراير 1992 بالاعتماد على تركيا لتنظيم عملية "إعادة الأمل" لمساعدة الجمهوريات الاشتراكية السابقة بآسيا الوسطى والقوقاز. وهي العملية التي أثارت سخط السلطات الإيرانية التي وصفت تركيا بأنها «عميل في مصلحة الولايات المتحدة يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية». [52]

التحرك الإيراني تجاه جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى

في مواجهة محاور التحرك التركي عملت إيران على توظيف العوامل التالية: أولاً، العامل الديني. ثانياً، التعاون الاقتصادي بالاعتماد على إمكانيات إيران في ميدان الطاقة. ثالثاً، ترقية دور إيران كخط عبور بري لجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى نحو مياه الخليج العربي، وبالتالي فك العزلة الجغرافية التي تعانيها هذه الجمهوريات.

أولاً: التحرك الإيراني في اتجاه جمهوريات القوقاز

تأتي جمهورية أذربيجان المستقلة في مقدمة الاهتمامات الإيرانية – مثل ما هو الحال بالنسبة إلى تركيا – لاعتبارات أساسية تمس حتى بالوحدة الإيرانية وأهمها: التداخل الإثني، إذ يوجد نحو 6 ملايين أذري في إيران (22 مليوناً بحسب بعض التنظيمات السياسية الأذربيجانية)، 60٪ منهم لا يتكلمون الفارسية، بالإضافة إلى الحدود المشتركة وانتشار المذهب الشيعي.[53]

يتمحور التخوف الإيراني حول إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري. إذ ترى الحركات الوطنية الأذرية أن تقسيم أذربيجان ما هو إلا نتاج مؤامرة تاريخية تمت بين روسيا القيصرية وإيران، وتوجت بمعاهدة جولستان عام 1813.[54] كما أن احتمال قيام نهضة اقتصادية في أذربيجان المستقلة بالاعتماد على ثروتها النفطية من شأنه إحداث جاذبية قوية لمنطقة أذربيجان الإيرا نية نحو "الوطن الأم". وبالتالي فإن استقلال أذربيجان يعتبر بمنزلة سيف ديموقليس* مسلط على الوحدة الإيرانية. وانطلاقاً من هذه المعطيات اتسم التحرك الإيراني بما يلي:

1. رفض الطرح التاريخي حول تقسيم أذربيجان، حيث تؤكد طهران بقوة الفوارق التاريخية بين أذربيجان الشمالية والجنوبية، كما تؤكد

* ديموقليس (القرن الرابع قبل الميلاد) هو جليس ملك يوناني يدعى ك. دنيس يؤكد دائماً على تفاهة مظاهر العظمة، لكن ديموقليس ظل يحسده على العرش. في يوم من الأيام أرسله الملك لينوب عنه في مأدبة فاخرة فوجئ أثناءها بسيف ثقيل معلق بشعرة فوق رأسه. ومنذ ذلك الحين أصبحت عبارة سيف ديموقليس ترمز إلى الخطر المؤكد والوشيك. (المؤلف)

البعد الإيراني في تاريخ المنطقة وثقافتها، مع التركيز على الطابع الفارسي والوحدة المذهبية، في محاولة لمقاومة التيارات الطورانية النشطة في الأوساط الأذرية بدعم من تركيا.

2. التحرك الدبلوماسي في تسوية النزاعات، ولاسيما القيام بمساعي وساطة بين أذربيجان وأرمينيا في النزاع المسلح حول منطقة كاراباخ، توجت باتفاق بين الرئيسين الأذربيجاني والأرميني لوقف إطلاق النار في 6 أيار/ مايو 1992 بطهران تحت إشراف الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني.

صحيح أن الاتفاق تم خرقه عدة مرات، إلا أن هذه الوساطة سمحت بتموقع إيران جيداً على مسرح القوقاز. وعكس الادعاءات الأمريكية حول الطموحات التوسعية للأصولية الإيرانية، فقد سعت الدبلوماسية الإيرانية إلى التوسط في هذا النزاع خوفاً من انتقاله إلى إيران ذاتها، وذلك بسبب وجود أقليات تركية وأرمينية مهمة في إيران.

3. الدعم المالي للعديد من المنظمات الثقافية والاجتماعية وحتى السياسية العاملة في أذربيجان، لدرجة دفعت بسلطات باكو إلى اتهام إيران بالعمل على فرض النموذج السياسي الإيراني. وهو الانطباع الذي لخصه الرئيس الأذربيجاني الشيبي قائلاً: «لم نخرج من نظام شيوعي لكي نسقط في نظام الخميني». [55] والواقع أن مرحلة النظام السوفيتي استطاعت أن تعمق العلمانية بقوة في أذربيجان،

لكن بالمقابل تتمتع النزعة الشيعية الأذرية بجذور عميقة بسبب الروابط المتميزة مع إيران. وفي هذا الإطار يعتبر الحزب الإسلامي من أهم التشكيلات السياسية النشطة جداً في ميدان التربية الدينية والداعية إلى إقامة جمهورية إسلامية بطريقة ديمقراطية. ويبدو أن السياسة الإيرانية في هذا المجال تراهن على المدى البعيد، وتهدف إلى التطوير التدريجي للعامل الديني بهدف الحد من تنامي القومية الأذرية، وبالتالي منع تحول أذربيجان إلى قطب قومي للأذريين في إيران.[56]

عكس الموقف الحذر الذي تواجهه السياسة الإيرانية مع سلطات باكو، وجدت المساعي الإيرانية قبولاً واسعاً لدى سلطات ناخيتشيفان، حيث لوحظ توافد العديد من البعثات الدينية، وخصوصاً في المناسبات الإسلامية. كما قامت طهران بترتيب إقامة اللاجئين من منطقة المعارك بإقليم كاراباخ، تحت إشراف الهلال الأحمر الإيراني، وتطوير المواصلات البرية عبر الحدود، وفتح ممر عبر أراضيها بين أذربيجان وإقليم ناخيتشيفان الأذري. إلا أن وجود أقلية قوية من الأذريين شمال البلاد أمر يخيف إيران كثيراً، ويجعلها يقظة جداً تجاه باكو. فقد اعترفت بهذه الجمهورية متأخرة جداً، كما أنها تحافظ على علاقات جيدة مع أرمينيا ذات الأغلبية المسيحية الساحقة (94٪) من باب الضغط على أذربيجان.[57]

يرجع نجاح التحرك الإيراني في هذا الإقليم إلى طبيعة علاقته المتوترة مع السلطات المركزية في باكو، وموقعه المغلق جغرافياً بين أرمينيا وإيران.

وأمام الحصار الذي فرضته سلطات يريفان، أصبحت إيران تمثل الوسيط الوحيد مع الوطن الأم، والمخرج الوحيد أيضاً إلى العالم الخارجي؛ وبالتالي أداة ضغط تجاه سلطات باكو.

وهكذا يمكن تفسير النشاط الإيراني في أذربيجان انطلاقاً من الدوافع الوطنية، إذ ترى الأوساط الحاكمة الإيرانية أن تطور أذربيجان اقتصادياً ودخولها تحت الهيمنة التركية يشكلان تهديداً مؤكداً لوحدة الجمهورية الإسلامية، بسبب المطالب الثقافية والسياسية التي يمكن أن تقوى أكثر من ذي قبل لدى المجموعة الأذرية المهمة في إيران.[58]

إلى جانب هذا الجهد الصعب تجاه أذربيجان، تطورت العلاقات الإيرانية مع أرمينيا تدريجياً، وعلى أساس المصلحة الواقعية للطرفين: بين نظام إسلامي يتحرك بردود أفعال قومية ويطمح إلى الاضطلاع بدور قوة إقليمية فاعلة، ونظام علماني يعاني عدم الاستقرار، وصعوبات التحول نحو التعددية البرلمانية، والعزلة الإقليمية بفعل الحصار المفروض على البلد من أذربيجان شرقاً وتركيا غرباً، وانعدام الاستقرار السياسي في جورجيا شمالاً. لذا فإنه من بين الدول الأربع المجاورة لأرمينيا تبقى إيران هي الشريك الضروري الذي يعلق عليه الأرمن آمالاً اقتصادية مهمة، يشجعهم في ذلك موقف إيران المعتدل في النزاع حول كاراباخ، وعدم مساندة الإيرانيين للمسلمين الأذريين. ويتضح ذلك من خلال اعتبار السلطات الأرمينية أن الوساطة الإيرانية في النزاع كانت عادلة وتهدف إلى إقامة السلم بين البلدين، وهو الموقف الذي يلتقي مع طموح إيران: أولاً إلى

الحفاظ على الوضع الحدودي السائد أثناء العهد السوفيتي، وثانياً إلى مواجهة تنامي نفوذ تركيا؛ الحليف القوي لأذربيجان. ويؤكد المسؤولون الأرمن – وفي مقدمتهم الرئيس بتروسيان – عدم وجود أي عوائق سياسية أو اقتصادية أو حتى نفسية أمام تطوير التعاون مع إيران. بل بالعكس، فإن أرمينيا – كما صرح شاهان بتروسيان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان – «تتخوف من التوسع وليس من الأصولية». [59] ويقصد بذلك الأطماع التركية والأذربيجانية في الأراضي الأرمينية. والواقع أن أرمينيا لا تشعر بتهديد إيران، ويرجع ذلك إلى ما تمثله أذربيجان من مشكلات عويصة للسلطات الإيرانية مقارنة بأرمينيا، وهو ما يفسر جيداً السلوك الإيجابي لإيران تجاهها.

في هذا الإطار عملت إيران على تطوير علاقات اقتصادية متينة مع أرمينيا، ولاسيما في مجال المواصلات الجوية والبرية بين البلدين، وذلك بمضاعفة الرحلات الجوية بين العاصمتين، وتحسين النقل البري عبر حدود البلدين، والشروع في إنجاز خط أنبوب للغاز الإيراني نحو العاصمة الأرمينية يريفان لتعويض الغاز الأذربيجاني. بمعنى آخر فإن تطور محور العلاقات الإيرانية ـ الأرمينية تدفعه انشغالات البلدين المشتركة تجاه محور تركيا ـ أذربيجان. كما يظهر جلياً أن إيران تمارس سياسة التوازن والحذر في علاقاتها مع كل من أذربيجان وأرمينيا، مما يوضح عدم تسرعها في الاستجابة لبعض الاحتياجات الأرمينية الملحَّة، ومنها إقامة جسر على نهر أراكس. [60]

وبالسياسة الذرائعية نفسها طورت طهران علاقاتها مع جورجيا. ومما ساعد طهران على ذلك رغبة سلطات تبيليسي في الإفلات من القبضة الروسية والعلاقات المتوترة مع موسكو بسبب دعمها للحركة الانفصالية في إقليم أبخازيا. وتطمح طهران إلى جعل جورجيا منفذاً استراتيجياً للنفط والغاز الإيرانيين عبر البحر الأسود نحو أوربا. وقد شرعت في تمويل توسيع ميناء بوتي على البحر الأسود، وتحديث المصفاة الجورجية في باطومي، إضافة إلى احتمال تمويل إيران لمشروع خط أنبوب الغاز والنفط، وإنجاز طريق بري بين البلدين عبر أذربيجان. وفي إثر زيارة الرئيس الجورجي السابق إدوارد شيفارنادزه إلى إيران في كانون الثاني/ يناير 1993 - وهي الزيارة الأولى له خارج البلد بعد توليه الرئاسة - التزمت طهران بتموين جورجيا بربع حاجاتها من الغاز، وأبدت اهتماماً كبيراً بتطوير قدرات جورجيا في مجال صناعة الطيران الحربي، وتوج ذلك بالتفاهم على تموين مصنع طائرات سوخوي قرب العاصمة تبيليسي بمادة الألمنيوم الإيراني مقابل التزام جورجيا ببيع طائرات حربية للجمهورية الإسلامية.[61]

ثانياً: التحرك الإيراني تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

مقارنة بجمهوريات القوقاز، تتوافر لطهران إمكانيات تحرك أحسن تجاه جمهوريات آسيا الوسطى أهمها: عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج العربي لتطوير المبادلات مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى تفوق انتشار الإسلام، وأهمية الأقليات

الفارسية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة مع تركمانستان، وإمكانية الوصول إلى كازاخستان عبر بحر قزوين. وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن إيران لا تخشى تأكيد نواياها. فإذا كانت تركيا تتمتع بورقة اللغة، لأن أغلب سكان المنطقة يتكلمون التركية، فإن إيران تستغل قدراتها النفطية والجوار الجغرافي. وفي معرض التنديد بالمواقف الأمريكية المعادية للتحرك الإيراني في المنطقة، أكد علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني في مطلع آذار/ مارس 1991 «أن إيران تتقاسم الميراث الإسلامي مع جيرانها، وبعد استقلال دول المنطقة عليها أن تملأ الفراغ الثقافي والاقتصادي في هذه المنطقة، ونحن نرحب بالدول التي ترغب في الحصول على دعمنا». [62]

وفي هذا الإطار ساندت إيران إعادة دمج مسلمي آسيا الوسطى في مختلف أوجه النشاط السياسي والدبلوماسي للشعوب الإسلامية، واكتشاف الانتماء إلى عالم إسلامي يضم مئات الملايين من المسلمين.

وتأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، إذ افتتحت في عشق أباد أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى. ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل عدة، أهمها: الحدود المشتركة الطويلة، ووجود نحو مليوني نسمة من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان، وبالتالي فهي تطرح تقريباً الإشكال نفسه الذي تطرحه جمهورية أذربيجان بالنسبة لإيران، إذ تعتبر مجالاً حيوياً، ومصدر قلق في الوقت نفسه. فوجود هذه المجموعة التركمانية المهمة يشكل ورقة ضغط

للسلطات في عشق أباد، كما يعترف بذلك ضمنياً نائب وزير الخارجية التركماني شارييف مراد قائلاً: «نحن ننصح التركمان المقيمين في هذا البلد أن يكونوا مخلصين لدولتهم»، [63] وهذا يعني أنه يمكن تغيير هذا الموقف إذا تطلبت مصالح تركمانستان ذلك.

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن التركمان في المقاطعات الإيرانية بخراسان ومازندران هم من قبائل اليومورد الذين عانوا تاريخياً سيطرة قبائل التيكس في تركمانستان. وهكذا يعتبر العامل العرقي سلاحاً ذا حدين، لأن احتمال قيام مطالب بحكم ذاتي على جانبي الحدود بين البلدين من شأنه تهديد الاستقرار بالمنطقة. ولذلك اضطرت طهران وعشق أباد إلى انتهاج سياسة الوفاق. فتركمانستان لا تدعم التركمان في إيران، وتمتنع عن المساهمة في أي حركة انفصالية عرقية من شأنها المساس بحسن الجوار مع إيران، وتتمسك إيران من جهتها بعدم تحريك الأصولية، وبعدم استعمال النظام القبلي التركماني.

في هذا الإطار، تدرك طهران مدى أهمية التنمية في حفظ الاستقرار على الحدود الشمالية. [64] ولذلك تعمل بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة، أهمها: ربط شبكات السكك الحديدية لجمهوريات آسيا الوسطى بمدينة مشهد في إيران، وهو المشروع الذي سيفكّ عزلة تلك الجمهوريات، ويوفر لها مخرجاً برياً مباشراً إلى مياه الخليج العربي. صحيح أن إيران، كما يشير بوريس شوهميرادوف نائب رئيس الوزراء التركماني، «تقوم بإغراق المناطق الحدودية لتركمانستان ببرامج التلفزة والإذاعة باللغة التركمانية»،

إلا أن تركمانستان لا تستطيع الاستغناء عن البوابة الإيرانية التي تفتح لها المجال نحو الشرق الأوسط وأوربا. ويعترف المسؤول التركماني بالحاجة إلى إيران لفك العزلة، وإقامة توازن إقليمي تجاه روسيا وأوكرانيا وأوزبكستان.[65]

في هذا السياق، تسعى إيران إلى استغلال موقعها الجغرافي في رسم خطوط أنابيب الغاز والنفط التركماني عبر أراضيها نحو الخليج العربي. في حين تسعى تركيا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إنجاز هذه المشروعات عبر بحر قزوين في اتجاه أذربيجان وتركيا، وذلك لتفادي الأراضي الإيرانية. والواقع أنه إذا كان ربط شبكة الطرق والسكك الحديدية بين البلدين يفك العزلة عن تركمانستان، فإنه يهدف أيضاً إلى كسر عزلة طهران على المستوى الدولي، وذلك لأنه يجعل من إيران حلقة مركزية في المحاور الاقتصادية التي تقام بالمنطقة. ويلخص السيد أمين زادة مساعد وزير الخارجية الإيرانية لشؤون آسيا والمحيط الهندي هذا التحول في موقع إيران الجيو - اقتصادي قائلاً: «إيران اليوم لم تعد الأرض التي تفصل الغرب عن الاتحاد السوفيتي، وتلاشى الخطر من طموح قوة عظمى في شمال البلاد كانت تسعى دوماً لتعزيز قوتها عبر الوصول إلى المياه الدافئة. بل تحول هذا الأمر إلى عامل إيجابي، إذ بات لدينا جيران خمسة لا يملك أي منهم طريقاً إلى المياه الدافئة إلا من طريقنا».[66] وفي السياق نفسه يؤكد مجتهد زادة أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة طهران تحول موقع إيران بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من الأرض الحائلة إلى الأرض الوسيطة بين حوض قزوين والخليج العربي، وبالتالي تزايد أهمية موقع إيران

الاستثنائي من منظار الجغرافيا السياسية للطاقة، ومنحه إيران إمكانات فائقة.[67]

والواقع أن هذا المعطى الجديد ضاعف من أهمية إيران كبلد وسيط للقوى المتنافسة على الثروات الطبيعية في هذه الجمهوريات الفتية، وأن إيران باتت في موقع ممتاز بين منابع النفط في الخليج وآسيا الوسطى وحوض قزوين، وزاد في أهمية هذا الموقع بداية التفكير في مشروع الرواق الأوراسي الذي يربط أوربا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، ويكفي أن نشير إلى أن مشروع مد أنابيب النفط والغاز من دول آسيا الوسطى عبر إيران إلى أوربا والعالم، يعد باعتراف خصوم إيران أفضل وأوفر من أي طريق آخر، عبر تركيا أو أفغانستان على سبيل المثال.[68]

تمكن الإشارة في هذا الإطار، إلى أن إيران بدأت فعلاً في لعب دورها كمعبر للصادرات والواردات من خلال النقل البري، وفي عام 1996 بلغت قيمة السلع المتبادلة عبر إيران 3.5 ملايين طن*. ويتجه هذا النشاط نحو الارتفاع بفعل المجهودات الإيرانية في ميدان تهيئة الطرق البرية والسكك الحديدية بين ميناء بندر عباس الإيراني على الخليج والعاصمة التركمانية عشق أباد عام 1996. ويمكن أن تكثف العلاقات الاقتصادية بالمكانة التي

* هذا الرقم يشير إلى مجموع السلع التي عبرت الأراضي الإيرانية من جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز نحو دول أخرى والعكس، أي السلع التي عبرت إيران في اتجاه هذه الجمهوريات. (المؤلف)

تتمتع بها مدينة مشهد المرشحة لأن تكون قطباً اقتصادياً في آسيا الوسطى إلى جانب مكانتها الروحية الحالية كمدينة حج لكل المسلمين الشيعة في المنطقة. كما تجدر الإشارة إلى أن سياسة تطبيع العلاقات الخارجية لإيران التي ينتهجها الرئيس الإيراني محمد خاتمي من شأنها خلق مناخ مناسب لتشجيع المبادلات وجلب المؤسسات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في إيران كقاعدة تصدير نحو آسيا الوسطى والقوقاز.[69]

من تركمانستان شرقاً انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ومما ساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان حيث تقع مدينتا سمرقند وبخارى، أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى، رغم التراجع الكبير الذي عرفته منذ مطلع القرن الحالي نتيجة لإهمال اللغة الفارسية لصالح اللغتين المحلية والروسية، وبفعل التغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة للسياسة السوفيتية التي عملت على ضرب الروابط الدينية والثقافية بين المجال السوفيتي والمجالات الثقافية والحضارية المجاورة.[70] حتى على المستوى الداخلي للمجال السوفيتي كانت الفوارق قبل عام 1917 في بداياتها بين الطاجيك الذين يتكلمون الفارسية، وبين الأوزبك والكيرجيز والتركمان والتتار الذين يتكلمون كلهم لغات من أصل تركي. إلا أن التقسيم الذي فرضه النظام السوفيتي في عهد ستالين عام 1924 على ما يعرف سابقاً بتركستان في شكل جمهوريات مستقلة هي طاجيكستان وكيرجيستان وأوزبكستان وتركمانستان ساعد طوال 70 عاماً على تعميق التطور المنفصل للفوارق القومية.

تحتل أوزبكستان موقعاً محورياً في المنطقة، إذ تربطها حدودها مع أربع جمهوريات تشكل وسط آسيا هي: كازاخستان وتركمانستان وكيرجيستان وطاجيكستان، وهي تتمتع بكثافة سكانية مهمة، كما أنها أكثر تجانساً بفعل النزوح الكبير للروس منها. من جهة أخرى تطمح النخبة السياسية الأوزبكية إلى تقديم الدولة الجديدة كوريثة لإمبراطورية تيمورلنك (1336-1404) بعاصمتها سمرقند التي اشتهرت آنذاك كقطب لعلوم الدين والآداب والفلك. كما يرى بعض القادة أن أوزبكستان يمكن أن تشكل نواة كيان سياسي موحد لآسيا الوسطى تكون عاصمته طشقند.[71] وترغب أوزبكستان في الاضطلاع بدور الزعامة الإقليمية، إلا أن هذا الدور مهدد بعدم الاستقرار في الجمهوريتين المجاورتين؛ طاجيكستان وأفغانستان. لذلك كان من أهم أهداف الدبلوماسية الإيرانية طمأنة السلطات الأوزبكية، التي كانت متخوفة جداً من النشاط الإيراني في الحرب الأهلية الدائرة في البلد المجاور طاجيكستان.

وبالفعل، احتلت جمهورية طاجيكستان أهمية خاصة في إطار الطموحات السياسية الإيرانية، وذلك لاعتبارات موضوعية، منها:

1. انتشار الإسلام فيها دون منازع.

2. الأصول الفارسية لأغلبية سكان طاجيكستان مقارنة مع بقية الجمهوريات.[72]

3. الانتشار الواسع للغة الفارسية وامتلاك البلدين رصيداً ثقافياً مشتركاً.[73]

4. تخوف الطاجيك ذوي الأصول الفارسية من سيطرة الأغلبية ذات الأصول التركية في مجال آسيا الوسطى.

ويبدو هذا التخوف واضحاً لدى العديد من المثقفين الطاجيك، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقيادة المجموعات التركية للحركات الإسلامية الفوق-قومية العاملة في المنطقة. إذ يرى صافلاط أوسمونوق أحد المؤسسين للفرع الطاجيكي لحزب النهضة الإسلامية «أنه ليس هناك أية مصلحة في إنشاء دول إسلامية متعددة القوميات. لأنها ليست فقط غير قابلة للتحقيق فحسب، بل غير مرغوب فيها».[74] كما يؤكد سيد إبراهيم نائب رئيس حزب النهضة في طاجيكستان هذا الموقف قائلاً: «إن دولة إسلامية موحدة في الاتحاد السوفيتي سابقاً هي تفكير طوباوي. يجب أن نأخذ في الاعتبار الإحساس القومي، وعلى هذا الأساس انفصل حزبنا عن حزب النهضة على مستوى الاتحاد، ونحن الآن قوة سياسية مستقلة».[75] وهكذا يؤكد حقيقة مهمة، وهي أنه لا يمكن لحزب أن يعيش في طاجيكستان بأغلبيتها الفارسية، وهو تابع لمركز قيادي يهيمن عليه التتار ذوو الأصول التركية.

لقد أنشئ حزب النهضة الإسلامية في تموز/ يوليو 1990 من طرف مثقفين تتار وداغيستانيين، ثم امتد إلى طاجيكستان. ويستمد الحزب أيديولوجيته من تراث جماعة الإخوان المسلمين وفكر أبي الأعلى المودودي. ولكن بالرغم من استفادته من التمويل السعودي، فقد ندد بقوة باستنجاد السعوديين بالقوات الأمريكية آنذاك، مبرزاً بوضوح مواقفه الموالية لإيران.[76] ولذلك كان توصل هذا الحزب في أيار/ مايو 1992 إلى

اقتسام السلطة مع الشيوعيين في دوشمبي بمنزلة انتصار كبير للنفوذ الإيراني، بل اعتبر هذا الحدث آنذاك مؤشراً بارزاً على أهمية عملية الإحياء الإسلامي في المنطقة وسرعة نموها.[77]

على المستوى السياسي، تطرح التجربة الإيرانية نموذجاً متميزاً لدى الأوساط السياسية الطاجيكية من منطلق كيفية تحرر دولة اقتصادياً من حالة تبعية شديدة إلى قوة كبرى، وذلك لأنهم يرغبون في إنجاز إصلاح اقتصادي يضع حداً لما يعتبرونه علاقة استعمارية مع اقتصاد روسيا.

من جهة أخرى شجعت إيران عملية إحياء التراث الثقافي المشترك الذي يقرب الطاجيك من المجموعة الكبيرة للشعوب الفارسية في إيران وأفغانستان. وقد ساعدت هذه الروابط العريقة على تخطي المثقفين الطاجيك دائماً للحواجز التي أقامتها موسكو لعزلهم عن التاريخ والثقافة الإيرانيين. وبالفعل سارع العديد من الشخصيات السياسية والثقافية في طاجيكستان إلى تأكيد هذه الروابط مباشرة مع بروز مرحلة الشفافية* في الاتحاد السوفيتي سابقاً. وتجسد هذا التوجه في قانون عام 1989 حول اللغة، الذي أعطى للغتين الطاجيكية والفارسية المكانة نفسها، كما نص على العودة إلى استعمال الحروف العربية.**

* الشفافية: (اشتهرت بالمصطلح المقابل في الروسية: الجلاسنوست). ومرحلة الشفافية هي السياسة الجديدة التي جاء بها الرئيس جورباتشوف، وقد كانت تهدف إلى إقامة مجتمع مفتوح تتوافر فيه حرية الرأي والتعبير والصحافة الحرة وإشراك المواطنين في قرارات تسيير الشؤون العامة في الاقتصاد والسياسة... إلخ والتي كانت حكراً على هياكل الحزب الشيوعي فقط؛ وقد ارتبط هذا المصطلح (أي الجلاسنوست) بمصطلح آخر هو البيريسترويكا أي إعادة البناء. (المؤلف)

** كانت هذه الحروف العربية قد ألغيت من طرف موسكو عام 1929.

لكن إلى جانب أوجه التقارب البارزة مع إيران، تجدر الإشارة إلى سياسة الحذر والاعتدال التي تمارسها طهران على المستوى السياسي والأيديولوجي. فرغم تركيز الصحافة الإيرانية على الدور المحوري لإيران بالنسبة إلى جمهوريات آسيا الوسطى، فقد سلكت أسلوب الحذر لاقتناعها بأهمية النفوذ الروسي وقوة الاستقطاب التي مازالت تتمتع بها موسكو لدى الأوساط الحاكمة في هذه الجمهوريات، وكذلك لتخوفها الشديد من استعمال الأداة العرقية في سياستها الخارجية.

والملاحظ في هذا الإطار أنه على عكس التحرك الديني النشط لإيران في أذربيجان فقد اتسمت سياستها - رغم قوة الروابط السالفة الذكر - بالواقعية بما في ذلك توجهاتها تجاه طاجيكستان، حيث فضلت دور الحكم في الصراعات السياسية الداخلية. فحيال الأحداث التي أدت إلى سقوط الحكومة الائتلافية للإسلاميين والديمقراطيين في أواخر عام 1992، تميز الموقف الإيراني بالاعتدال الشديد، بل كانت طهران سباقة إلى الاعتراف بالحكومة الشيوعية الجديدة في دوشمبي. وهكذا فضل الإسلاميون الطاجيك اللجوء إلى أفغانستان بدلاً من إيران التي بدت لهم قوة إقليمية لها مصلحة وطنية في الإبقاء على الاستقرار السياسي والوضع الحدودي القائم في المنطقة. ويمكن تفسير الموقف الإيراني المتحفظ تجاه الإسلاميين الطاجيك بالخوف من المطالب السياسية الداعية إلى إقامة "طاجيكستان كبرى" تمتد من كابول إلى بخارى. هذا إضافة إلى الارتياب الذي ساور المسلمين السنيين. ويعلق حيدر جمال أحد قادة حزب النهضة الإسلامي في روسيا على هذه السياسة بأسف كبير قائلاً: «لقد سمعت كثيراً عن تورط إيران في نشاط الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، ولكن مع

الأسف لم أجد أي أثر لهذا النشاط. . . يمكن أن يكون هناك تحريك معنوي أو سياسي، ولكن لا توجد هناك أية علاقة دعم مادية بحجم كبير». [78]

على المستوى الاقتصادي البحت، وبمقارنة واقع اقتصاديات المنطقة يلاحظ وجود إمكانية كبيرة لتطوير المبادلات. فالاقتصاد الإيراني يعتمد على إنتاج المحروقات، وفي هذا الصنف من الاقتصاديات تحتل الدولة مكانة مهيمنة، وتشكل عوائد النفط والغاز 40٪ من الميزانية و80٪ من الصادرات. وعليه فإن أحد الحلول لهذه الوضعية يتمثل في تطوير الصادرات غير النفطية، لأن ذلك من شأنه خلق دينامية إيجابية بالمساهمة في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد وتطور القطاع الخاص. وفي هذا السياق، يصبح تطوير الصادرات نحو آسيا الوسطى ذا أهمية قصوى. أما العامل الثاني المساعد على التحول نحو اقتصاد أقل مركزية وأقل تبعية للنفط فهو تطوير الاستثمار الأجنبي. والواقع أن أحد العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي في إيران هو دورها المحتمل كقاعدة وسيطة للصادرات نحو آسيا الوسطى.

الجدول (2)

أهم المجموعات العرقية واللغوية والدينية لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز

الجمهورية	الأعراق	٪	اللغات	٪	الديانات	٪
أذربيجان	الأذريون	90	الأذرية	89	المسلمون الشيعة	93.4
	الداغستانيون	3.2	الروسية	3	الأرثوذكس الروس	2.5
	الأرمن	2.3			الأرثوذكس الأرمن	2.3
أرمينيا	الأرمن	93	الأرمينية	96	الأرثوذكس الأرمن	94
	الأذريون	3	الروسية	2	ديانات أخرى	6
جورجيا	الجورجيون	70.1	الجورجية (رسمية)		الأرثوذكس الجورجيون	65
	الأرمن	8.1	الأرمينية		الأرثوذكس الروس	10
	الروس	6.3	الروسية		المسلمون	11
كازاخستان	الكازاخ	41.9	الكازاخية (رسمية)		المسلمون	47
	الروس	37	الروسية (لغة اتصال)		الأرثوذكس الروس	44
كيرجيستان	الكيرجيز	52.4	الكيرجيزية (رسمية)		المسلمون	70
	الروس	21.5	الروسية		ديانات أخرى	30
	الأوزبك	12.9				
أوزبكستان	الأوزبك	71.4	الأوزبكية	74.3	المسلمون السنيون	88
	الروس	8.3	الروسية	14.2	الأرثوذكس الشرقيون	9
طاجيكستان	الطاجيك	64.9	الطاجيكية (رسمية)		المسلمون السنيون	80
	الأوزبك	25	الروسية		المسلمون الإسماعليون والشيعة	10
تركمانستان	التركمان	73.3	التركمانية	72	المسلمون السنيون	87
	الروس	9.8	الروسية	12	الأرثوذكس الشرقيون	11
	الأوزبك	9	الأوزبكية	9		

المصدر: تمت صياغة الجدول بناء على الإحصائيات الواردة في النسخ الصادرة على القرص (CD.ROM) لموسوعة إنكارتا (Encarta)، وموسوعة أنفيرسالس (Universalis): 1998 باللغة الفرنسية.

من جهة أخرى تواجه جمهوريات آسيا الوسطى أوضاعاً مشابهة، إذ تعمل هذه الجمهوريات على كسر واقع التخصص الاقتصادي الموروث عن التخطيط المركزي السوفيتي، والانتقال إلى اقتصاد السوق. ويتوقف هذا التحول، بالضرورة، على تطوير قطاع خاص منافس وقادر على ترقية الصادرات المصنعة. لكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود مصالح مشتركة لتطوير المبادلات بين إيران وجمهوريات آسيا الوسطى، فإن حجم هذه العلاقات، لايزال ضعيفاً.

الجدول (3)

المبادلات الإيرانية مع جمهوريات آسيا الوسطى

الجمهورية	٪ من الصادرات الإيرانية	٪ من الواردات الإيرانية
كازاخستان	0	0.6
كيرجيستان	0.1	0.2
طاجيكستان	0.1	0
تركمانستان	0.1	0.9
أوزبكستان	0.7	0.3
آسيا الوسطى	1	2

المصدر: "Direction of Trade," *Quarterly Statistics,"* December 1998, IMF.

وتعود أسباب هذا الضعف إلى عوامل عدة أهمها:

1. الطابع النامي لاقتصاد الطرفين، ويبرز هذا الواقع في بنية التجارة الخارجية القائمة أساساً على تصدير مواد زراعية وخامات أو مواد نصف مصنعة، واستيراد أهم المنتجات المصنعة.

2. المرحلة الانتقالية وما تتميز به من عدم استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية الناتجة في الغالب عن الصعوبات المرتبطة بتحويل اقتصاد عمومي ممركز إلى اقتصاد حر قائم على آليات السوق.

3. الوتيرة السريعة لعملية تحرير الاقتصاد في جمهوريات آسيا الوسطى مقارنة مع إيران. فقد بلغ حجم القطاع الخاص في أوزبكستان مثلاً 45٪ من الناتج القومي الخام عام 1997، في حين لم يتجاوز 20٪ في إيران. من جهة أخرى، تمكنت كازاخستان وأذربيجان من جذب 1320 و872 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية عام 1997 مقابل 50 مليون دولار بالنسبة إلى إيران.[79]

4. مدى ملاءمة المحيط السياسي الخارجي ودوره في إنجاح التحولات الاقتصادية المنشودة. وعملت المؤسسات المالية الدولية في هذا الإطار، على تقديم الاستشارة باستمرار لجمهوريات آسيا الوسطى بينما تتحفظ جداً في التعامل مع إيران.

5. أخيراً، تجدر الإشارة إلى الانعكاسات السلبية لاستمرار تدهور العلاقات الإيرانية - الأمريكية على التعامل مع إيران. وهنا يبرز الفرق بقوة بين إيران وتركيا، إذ يتوافر لهذه الأخيرة الدعم الأمريكي وقطاع خاص ذو كفاءة تنافسية عالية، ولاسيما في قطاع السكن والأشغال العمومية، في حين اعتمدت الدبلوماسية الاقتصادية لإيران على الاتفاقيات الثنائية بين الدول. والواقع أنه إذا كانت روسيا والمجموعة الاقتصادية الأوربية واليابان لاتزال تشكل

التوجهات الكبرى للعلاقات الاقتصادية الخارجية لمجموع الجمهوريات، فقد أصبحت تركيا ضمن الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين مع كل من جورجيا وتركمانستان، في حين أصبحت إيران تحتل المكانة نفسها مع جمهورية أرمينيا. [80]

والخلاصة أنه فور انهيار الاتحاد السوفيتي، برز اهتمام كبير على جانبي الحدود الإيرانية والتركية مع الاتحاد السوفيتي سابقاً لتطوير الروابط الثقافية والمبادلات التجارية. وإنشاء المؤسسات المشتركة، وفتح خطوط المواصلات العابرة للقومية، مما سمح لإيران وتركيا بتقوية نفوذهما في الجمهوريات السوفيتية سابقاً، وتطمح الدولتان إلى ترقية هذه العلاقات الثنائية إلى مستوى إقامة منظمات تعاون إقليمي، تقوم فيها الدولتان بدور محوري.

التعاون الإقليمي

تطور التنافس بين إيران وتركيا إلى مستوى أطروحات التعاون الإقليمي. فقد شرع البلدان بحماس واضح في العمل على إدماج علاقاتهما الثنائية بالجمهوريات المستقلة في أطر تعاون إقليمي تبدو مفتوحة لدول المنطقة كافة، إلا أنها عكست في الواقع طموح كل من إيران وتركيا إلى تحقيق هدفين: الأول هو هيكلة المجال المجاور في منظمات تعاون إقليمي، والثاني هو صوغ المحتوى السياسي والتوجه الخارجي للتنظيم الإقليمي المقترح.

تجدر الإشارة إلى تمتع تركيا بعلاقات اقتصادية ثنائية جيدة على المستويين الإقليمي والدولي أحسن بكثير من وضعية إيران، لكن يبقى البلدان حتى الآن خارج التجمعات الإقليمية الكبرى والمتوسطة الفاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة. إذ واجهت مساعي تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي شروطاً عديدة ومعقدة دفعت بالطبقة السياسية التركية إلى مباشرة التفكير في مراجعة أولوية الخيار الأوربي بالنسبة لتركيا.

لذلك فإن حصول تركيا على وضع "مرشح للعضوية" في قمة الاتحاد الأوربي المنعقدة بهلسنكي في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1999، يشكل تقدماً مهماً على الطريق الطويل للتطلع التركي نحو أوربا، إلا أنه لم يحقق تماماً حلم تركيا، إذ فوجئت بوثيقة شروط جديدة مستمدة من معايير كوبنهاجن أهمها إلغاء مجلس الأمن القومي، أو اختيار أمانته العامة من مدنيين، والسماح للأكراد ببث تلفزيوني وإذاعي باللغة الكردية. وتكمن خطورة الوثيقة في كونها تمس مباشرة العصب الذي قامت عليه الفلسفة الكمالية والصيغ التي اتخذتها لاحقاً من قبيل: «أمة تركية واحدة»، وأن الجيش هو «حارس الجمهورية وحاميها». [81]

من جهة أخرى يشير جل المؤشرات إلى عدم إمكانية قيام تعاون إقليمي شرق ـ أوسطي يضم تركيا في الآجال القريبة والمتوسطة، وذلك بسبب التوتر الشديد الذي تتميز به منطقة الشرق الأوسط، واستمرار التأثير السلبي للرواسب التاريخية، وحجم الخلافات التركية ـ العربية،

وخصوصاً مع العراق وسوريا. كذلك لم تحقق إيران أي نجاح في سياسة التقرب من مجموعات التعاون الآسيوية، كما أنها مقتنعة طبعاً باستحالة تحقيق أي إطار تعاون إقليمي على مستوى الخليج العربي؛ الميدان التقليدي لطموحاتها، بسبب الخلافات العميقة مع جيرانها العرب. من جهة أخرى لا يمكن لإيران وتركيا الصمود أمام موجة الإقليمية الاقتصادية في العالم المتمثلة في انتشار سريع لمناطق التبادل الإقليمي في شكل تكتلات تجارية.

وسارعت الدولتان من هذا المنطلق إلى تشكيل مجالاتهما الحيوية على مستويين: الأول هو المستوى الإقليمي، ويهدف إلى إقامة تعاون يضم إيران وتركيا ومجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز، أما الثاني فيقوم على جمع الدول المطلة على مجال بحري واحد: بحر قزوين بالنسبة إلى إيران والبحر الأسود بالنسبة إلى تركيا.

أولاً: المبادرات الإقليمية الإيرانية

بادرت إيران في شباط/ فبراير 1992 إلى إحياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت عام 1985، وتضم تركيا وإيران وباكستان، خلفاً لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية التي أنشئت عام 1965، وضمت الدول الثلاث نفسها.[82] إلا أن طهران عملت هذه المرة على انضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وكيرجيستان، ورفض انضمام أرمينيا وجورجيا رغم علاقاتها الطيبة بهما، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. وترجع هذه السياسة الانتقائية لطهران إلى طموحها إلى

صوغ المجال الجغرافي ذي الأغلبية المسلمة، إذ عبر قادة الجمهورية الإسلامية في مؤتمر قمة المنظمة المنعقدة بطهران في شباط/ فبراير 1992 عن أملهم في أن تصبح هذه المنظمة سوقاً إسلامية كبيرة تضم 250 مليون نسمة و4 ملايين كيلومتر مربع.

في موازاة هذا المسعى الطموح، وفي انتظار التغلب على العديد من النزاعات الثنائية العالقة بين دول المنطقة، اتجهت الجهود الإيرانية إلى ترتيب تعاون إقليمي على إطار ضيق بين الدول المطلة على بحر قزوين، توجت بالإعلان عن تأسيس مجلس التعاون لبحر قزوين في نيسان/ إبريل 1992.[83] وتهدف هذه المنظمة إلى تسهيل المبادلات التجارية والملاحة وتطوير الهياكل القاعدية للمواني والتنقيب واستغلال الموارد البحرية. وفي هذا الإطار أنشئت أول شركة مختلطة إيرانية-أذربيجانية للملاحة البحرية.[84]

لكن تبقى المبادرات الإيرانية على هذا المستوى رهينة اختلاف المواقف حول الوضع القانوني لبحر قزوين بين روسيا وإيران من جهة وبقية الجمهوريات المطلة على هذا البحر من جهة ثانية. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ مدة طويلة حدد الوضع القانوني الأساسي لبحر قزوين بمقتضى المعاهدات المبرمة في عامي 1921 و1940 بين الدولتين المطلتين على البحر وهما: إيران والاتحاد السوفيتي، ولم تتضمن هذه المعاهدات سوى حقوق العبور والصيد. وقد أدى بروز أربع دول جديدة هي: روسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، بالإضافة إلى الإمكانيات الجديدة لاستغلال

المصادر النفطية البحرية إلى طرح موضوع إعادة النظر في هذه المعاهدات.[85] ويعكس هذا الانقسام أولاً، مدى الأهمية التي توليها الدول المطلة إلى كيفية رسم الحدود البحرية بسبب الثروات النفطية التي يحتويها البحر، وثانياً رغبة الجمهوريات المستقلة حديثاً في الحصول على نصيب أكبر من هذه الثروات، وهذا غير ممكن في ظل المعاهدات السابقة التي تخدم بالأساس مصلحة روسيا وإيران. وفي هذا السياق، شرعت بعض الدول المطلة على بحر قزوين في توقيع اتفاقيات ثنائية مثل الاتفاق الثنائي بين أذربيجان وكازاخستان والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع كل من أذربيجان وكازاخستان. لكن هذه التفاهمات مازالت جزئية ومحل رفض شديد من طرف إيران وتركمانستان اللتين تطالبان بضرورة العمل للتوصل إلى اتفاق إقليمي شامل. وفي الوقت نفسه، وبموازاة إنشاء هذا التنظيم، بادرت طهران أيضاً إلى الإعلان عن تأسيس منظمة ثقافية إقليمية للشعوب الناطقة بالفارسية، تضم إيران وطاجيكستان وبعض المجموعات من الفصائل الأفغانية.[86]

وتماشياً مع التوجهات الخارجية للسياسة الإيرانية، فإن إنجاز إطار لتعاون اقتصادي وسياسي وثقافي في هذا المجال الجغرافي يحقق مكاسب عدة لطهران، يمكن تلخيصها كالآتي:

1. منافسة التطلعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية.

2. فتح المجال للجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة للخروج تدريجياً من دائرة النفوذ الروسي، ولاسيما أن العزلة الجغرافية لهذه الجمهوريات

وتدهور أوضاعها الاقتصادية تدفعها بقوة نحو فرص التبادل التي تتوافر لدى إيران.

3. تعميق التعاون الاقتصادي من شأنه التخفيف من حدة التطلعات القومية العابرة للحدود، التي تشكل مصدر خوف عميق لإيران التي تضم أقليات عدة تعتبر امتدادات عرقية للشعوب المجاورة؛ من أكراد وأذريين وتركمان وعرب وأرمن... إلخ.

4. تقليص تدخل القوى المعادية في المنطقة، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. بل إن إيران تتخوف من المساعي الرامية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل حوض قزوين، وترى في المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول بحر قزوين وتركيا تمهيداً لتواجد "الناتو"، مما يتطلب، حسب رأي الأستاذ مجتهد زادة، ضرورة حضور إيران في تشكيل المسارات الجيوسياسية بالمنطقة، ومنعها من قيام جغرافيا سياسية معادية.[87] ويؤكد الأميرال علي شمخاني وزير الدفاع والدعم اللوجستي هذا التخوف قائلاً: «إن انهيار الاتحاد السوفيتي أتاح بعض الفرص أمام الأمن القومي والمصالح الإيرانية. لكن هذا التحول أتاح في المقابل، دخول لاعبين آخرين إلى الساحة، ومن ضمنهم إسرائيل والولايات المتحدة».[88] لذلك فإن الوضع في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بالنسبة إلى مناخ مصالح الأمن القومي في الجمهورية الإسلامية يعد مزيجاً من الفرص ومن مصادر التهديد في آن واحد.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تلخيص الموقف الإيراني بالآتي: إن المجهودات المبذولة من طرف القوى الاقتصادية العالمية لتعميق الخلاف بين الدول الأعضاء في المنظمة تؤكد أن هذه القوى تعارض تماماً قيام تكتل اقتصادي في هذه المنطقة، من شأنه التحول إلى تكتل سياسي وتشكيل قاعدة حقيقية لسوق اقتصادية إسلامية تضاهي في نطاقها السوق الأوربية. لذلك يجب على دول المنظمة تجاوز خلافاتها السياسية، وتجاهل إرادة القوى الكبرى الراغبة في تصعيد التوتر بين إيران وتركيا لضرب مشروع التعاون.[89]

ويمكن القول إن إيران صعدت من مبادراتها لإثبات تفوقها السياسي في المنطقة، إلا أنها كانت حريصة جداً على مصالحها الاقتصادية. فبعد أسبوع فقط من قيام رابطة كومنولث الدول المستقلة في كانون الأول/ ديسمبر 1999، سارعت طهران إلى فتح سفارة إيرانية في كل جمهورية من جمهوريات آسيا الوسطى، وباشرت استيراد المنتجات الأذرية، وقبلت التنسيق مع أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بخصوص أشغال التنقيب عن النفط في بحر قزوين. من جهة أخرى، وبضغط من طبقة البازار القوية في تبريز، أصبح الاهتمام بهذه الجمهوريات كسوق لإيران قوياً جداً. ففي مطلع كانون الثاني/ يناير 1992، كتبت صحيفة **طهران تايمز** *(Téhéran Times)* القريبة من رجال الأعمال «أن الجمهوريات الإسلامية الجديدة تمثل أسواقاً كبيرة كامنة، وبالنظر إلى هياكلها الاقتصادية ومستواها التكنولوجي فإن لإيران فرصاً مهمة لتصدير منتجاتها وتكنولوجيتها».[90] وكانت هذه بمنزلة دعوة للحكومة إلى العمل على تسوية النزاعات السياسية، ودعم الاستقرار.

ثانياً: ردود الفعل التركية

تميز تحرك تركيا الإقليمي بطرح مشروعات موازية ومماثلة تماماً للطروحات الإيرانية. ورداً على بعث إيران لمنظمة التعاون الاقتصادي وإعطائها طابعاً أيديولوجياً، دعت تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1992 إلى مؤتمرات قمة للدول ذات الأغلبية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز. ورداً على مشروع التعاون للدول المطلة على بحر قزوين، سارعت أنقرة إلى إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في حزيران/ يونيو 1992 بإسطنبول، وتضم الدول المطلة على البحر الأسود، إضافة إلى ثلاث دول غير مطلة عليه، وهي ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان.[91]

تعكس هذه التشكيلة طبيعة الازدواجية في الأولويات الإقليمية لتركيا، ومحاولة التوفيق بين الاعتبارات الجغرافية والسياسية، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات في الآتي:

1. بناء إطار للتعاون الإقليمي تتميز فيه تركيا بدور محوري على غرار العديد من تنظيمات التعاون الإقليمي.

2. إبراز الحضور القوي للشعوب التركية وثقافاتها، وهو ما يتضح من خلال عضوية أذربيجان وألبانيا.

3. تهيئة الظروف السياسية لدعم حظوظ تركيا كخيار أمثل لأنابيب تصدير الطاقة من حوض قزوين، مقارنة بالخيار الإيراني أو الروسي.[92]

4. إقناع جمهوريات القوقاز بأفضلية التعاون مع تركيا بدلاً من إيران، باعتبار تركيا بوابة سياسية واقتصادية نحو الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: عوامل التقارب التركي ـ الإيراني ومعوقاته

من خلال تتبع علاقة البلدين الثنائية والإقليمية، نلاحظ مراحل متتالية من التعاون والتنافس. وإذا كانت أوجه التنافس هي البارزة في العشرية الأخيرة، فإن علاقة البلدين شهدت مراحل طويلة من التنسيق السياسي والاقتصادي. وانطلاقاً من هذه المعطيات التاريخية وخصوصيات المنطقة، يمكن تحديد أهم العوامل الفاعلة في العلاقة الإيرانية ـ التركية سلباً وإيجاباً:

1. عوامل التقارب

أ. التجارب السابقة: تحظى العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران برصيد مهم من تجارب التنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، بدءاً بميثاق سعد أباد عام 1937،[93] بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق، ثم حلف بغداد عام 1958، وحلف المعاهدة المركزية عام 1964، ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية عام 1965، ومنظمة التعاون الاقتصادي عام 1985، ثم توسيع هذه الأخيرة عام 1992 لتضم أفغانستان وطاجيكستان وأوزبكستان وكيرجيستان وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان.

ب. الموقع الجيواستراتيجي: تمتد المنطقة التركية ـ الإيرانية ومجموع الأعضاء الجدد في منظمة التعاون الاقتصادي إلى حدود الهند

والصين شرقاً، وإلى مشارف أوربا والبحر المتوسط غرباً، كما أنها ترتبط بجزء كبير من الحدود الجنوبية لروسيا، وتطل من الجنوب على الخليج العربي وبحر عُمان، أي إنها تشكل من منطلق جغرافي تجمعاً متماسكاً. ولذلك يقدمها دعاة التعاون في كل من تركيا وإيران على أنها المجموعة الاقتصادية المستقبلية التي ستربط بين منظمة دول جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوربي.

جـ. القواسم الثقافية المشتركة: إلى جانب مظاهر التنوع، تشكل المسارات الثقافية والتاريخية المتقاربة لشعوب المنطقة أرضية مناسبة لتوسيع التعاون إلى حدود ما يمكن تسميته بالحضارة التركية ـ الإيرانية القديمة التي نتجت عن انصهار شعوب هذه المنطقة وثقافاتها.

2. المعوقات

أ. تأتي العوامل السياسية في مقدمة المعوقات، ويتجسد ذلك على الخصوص في اختلاف طبيعة النظام السياسي في تركيا وإيران، وبالتالي وجود مؤسسات سياسية وطنية غير متجانسة، وانتهاج سياسات خارجية متناقضة.

ب. الآثار السلبية لضعف الاستقرار السياسي في إيران وتركيا وفي جمهوريات عديدة مجاورة، ولاسيما في أذربيجان وطاجيكستان. وقد كانت الانقلابات العسكرية في تركيا وسيلة لضبط الحياة السياسية. ومازال النظام الديمقراطي هشاً ومعرضاً لأخطار التناقضات بين القوى الأساسية الحاكمة، وخاصة بين المؤسسة

العسكرية والتيارات الدينية المناهضة للطابع العلماني للدولة التركية. كما تعاني إيران ضغوطاً دولية قوية وصعوبات اقتصادية داخلية تهدد باستمرار أمن النظام الإسلامي واستقراره.

جـ. الأثر السلبي للطروحات المتطرفة التي ينادي بها بعض الأوساط السياسية في كل من تركيا وإيران. ومنها الطروحات المطالبة بإحياء التراث الإمبراطوري لتركيا. كما تذهب بعض حركات اليمين المتشدد[94] إلى المطالبة بإعادة ترتيب الحدود على أساس عرقي، مثل ما هو مطروح من طرف أنصار توحيد أذربيجان، وذلك بضم الأقلية الأذرية الموجودة في إيران. من جهة أخرى تثير الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإيرانية مخاوف كبيرة. وبالرغم من تأكيد المسؤولين الإيرانيين إرادتهم في تنمية تعاون إقليمي على أساس حسن الجوار، فإن الأصوات الصادرة عن أوساط ومؤسسات إيرانية مهمة بقيت تثير الشكوك حول النوايا الحقيقية للجمهورية الإسلامية.[95]

د. يشكل تدخل القوى الكبرى في المنطقة عائقاً كبيراً أمام إرادة التعاون الإقليمي. وتطبيقاً لسياسة الاحتواء والمقاطعة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استكمال تطويق إيران من الشمال، بالوقوف ضد أي مشروع تعاون إقليمي تشترك فيه إيران مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. وهكذا يبقى مصير العديد من المشروعات الكبرى، ولاسيما في ميدان أنابيب النفط والغاز، معلقاً مادام النزاع الأيديولوجي الإيراني ـ الأمريكي مستمراً.

وبالفعل، عملت واشنطن في هذا الميدان أولاً، على وقف أي تمويل دولي لمشروع أنبوب الغاز التركماني ـ الإيراني، والضغط على أذربيجان لإلغاء حصة إيران (5٪) في مجمع الشركات النفطية (الكونسورتيوم) العامل في الحقول النفطية الأذرية. وثانياً، تحويل خط النفط الأذري ـ الإيراني ـ التركي ليمر عبر جورجيا بدلاً من إيران، رغم أن الخط الأول أكثر أمناً وأقل تكلفة مقارنة ببقية البدائل المقترحة. فالطريق عبر جورجيا وأرمينيا مكلف وخطير بسبب النزاعات المسلحة في إقليمي أبخازيا وكراباخ، والطريق الروسي عبر الشيشان يدعم تبعية حوض قزوين لروسيا، رغم رغبة أذربيجان في إنجاز الأنبوب عبر إيران وتركيا. وثالثاً، دفع شركة إينوكال (Unocal) الأمريكية إلى تفادي التراب الإيراني، وهو الخط الأمثل من الناحية الأمنية والاقتصادية، والتفكير في إنجاز أنبوب تصدير الغاز التركماني عبر أفغانستان وباكستان. والواقع أن إنجاز مثل هذه المشروعات عبر خطوطها الطبيعية من شأنه تحقيق مكاسب اقتصادية معتبرة وتدعيم العلاقات الإقليمية بقوة.

وتعارض القوى الغربية أي تقارب مهم في العلاقات التركية ـ الإيرانية، ذلك أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتناقض مع أي شكل من أشكال التعاون الجاد أو المكثف بين أنقرة وطهران. وقد اتضح موقف هذه القوى بشدة بعد النجاح الانتخابي لحزب الرفاه الإسلامي في تركيا وشروعه في توسيع العلاقات الثنائية مع إيران. وفي هذا السياق، اعتبرت قمة رفسنجاني ـ ديميريل في أواخر خريف 1996،

بداية لتحول خطير في المنطقة. ذلك لأنها تطرقت ولأول مرة إلى البعد العسكري في التعاون الثنائي بين البلدين. كما أنها ركزت كثيراً على مشروع بناء مجموعة الدول الثماني الإسلامية. والأخطر من ذلك هو اجتهاد القمة في إيجاد حلول عملية للخلافات المائية بين كل من تركيا والعراق. وهي كلها موضوعات تعد - من وجهة النظر الأمريكية - الإسرائيلية - مساساً خطيراً بالتوازنات الإقليمية السائدة، لا يمكن قبوله. وبالفعل تم استنفار مجموع القوى السياسية والعسكرية التركية المعارضة لتقارب البلدين، في شكل انتفاضة قومية هدفها «حماية أسس الدولة العلمانية من خطر الأصولية»،[96] بدأت باستغلال حادثة بلدية سنجان* وانتهت بإسقاط حكومة أربكان، وحل حزب الرفاه، وتوقيع اتفاق التعاون العسكري والتخطيط الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في 8 نيسان/ إبريل 1997. **

---

* حادثة بلدية سنجان: دعا رئيس بلدية سنجان بتركيا، وهو من حزب الرفاه، سفير إيران للمشاركة في احتفال جماهير الحزب المذكور بيوم القدس العالمي، وندّد كل منهما بسياسة الكيان الصهيوني تجاه القدس، ودعيا إلى تحريرها. وقد أثار هذا الحدث مختلف الأوساط العلمانية في تركيا التي اعتبرته تدخلاً إيرانياً في الشؤون الداخلية التركية، ودعماً واضحاً للقوى السياسية الإسلامية. كما ارتفعت أصوات مطالبة بطرد السفير الإيراني واستدعاء رئيس البلدية للمحاكمة، واتسع نطاق الحملة ليشمل المطالبة بإسقاط حكومة أربكان. وبالفعل تطورت الأحداث وتم إخراج متبادل للسفراء، واشتعلت حرب إعلامية بين التيارات الإسلامية والعلمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي. انظر مقال: محمد صادق الحسيني "الأزمة التركية - الإيرانية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 61، نيسان/ إبريل 1997، ص87 - 89. انظر أيضاً حول الموضوع نفسه: محمد نور الدين، "المواجهة بين الرفاه والعسكر: التباسات الديمقراطية والهوية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 64، آب/ أغسطس 1997، ص33 - 94.

** حسبما جاء في صحيفة الخليج الإماراتية، العدد 9127 بتاريخ 15 أيار/ مايو 2004 قررت الهيئة العليا التركية للصناعات العسكرية التي ترأس اجتماعها رجب طيب أردوجان رئيس وزراء تركيا إلغاء كل العقود العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الشركات الإسرائيلية والأمريكية. (المحرر)

الخلاصة

إذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي قد فتح هذا المجال الجغرافي الواسع أمام تطلعات قوى دولية وإقليمية عديدة، فهناك عوامل أساسية ساعدت كلاً من تركيا وإيران على تصدر هذا التنافس.

تراهن تركيا على عامل القرابة اللغوية والعرقية مع غالبية شعوب آسيا الوسطى والقوقاز، كما أنها تطرح في مواجهة التحرك الإيراني:

1. نجاح تركيا في تنميتها الاقتصادية، وإمكانيات الانفتاح التي توفرها لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز على الاقتصاد الأوربي والأمريكي، لكونها نقطة اتصال جغرافي واقتصادي بين هذه الجمهوريات والعالم الغربي. والواقع أن تطور الاقتصاد التركي مازال متأخراً مقارنة مع الاقتصاديات الغربية، إلا أنه أحرز سبقاً مؤكداً على المستوى الإقليمي.[97]

2. تجسيد تركيا للنموذج السياسي القائم على العلمانية والتعددية الليبرالية السياسية، وهي عوامل من شأنها استقطاب قوى سياسية واسعة في هذه الجمهوريات ترفض العودة إلى أي شكل من أشكال الأنظمة الشمولية.

3. إصرار القادة الأتراك على ترقية موقع تركيا كرأس جسر متقدم ووسيط ضروري بين شركائه الغربيين وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

أما إيران فتتميز بالجوار المباشر مع المنطقة، والامتداد الثقافي العريق في بعض الجمهوريات، وتعتمد في تحركها تجاه هذه الجمهوريات على قوتها النفطية وموقعها الجغرافي كممر ضروري نحو البحر، ونموذج النظام القائم على المصادر التاريخية والثقافية للإسلام، المستقل عن هيمنة القوى الكبرى. وتطمح إيران إلى دعم هذه الخصوصيات بعلاقات اقتصادية متينة عبر تحويل إيران إلى ممر رئيسي للمبادلات التجارية لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز مع العالم الخارجي. ويتجسد هذا الطموح في مجال ربط شبكات السكك الحديدية مع المنطقة، ومساعي إيران لرسم أنابيب النفط عبر أراضيها نحو الخليج العربي أو تركيا.

من جهة أخرى، وبدعم من الغرب، وعلى أساس تاريخ طويل، أخذ التنافس بين أنقرة وطهران أبعاداً حادة. وأصبحت كل جمهورية في هذه المنطقة موضوع اهتمام بالغ من الطرفين يشمل ميادين اللغة والثقافة والدين، إلا أن مستقبل سياسات البلدين، وإمكانية نجاح طموحاتهما يرتبطان بتطور معطيات داخلية ودولية عدة نذكر منها:

1. مدى نجاح تركيا في تسوية القضية الكردية، بكل ما كانت تعنيه هذه القضية من تداعيات نزاعية مع الدول المجاورة المستضيفة لقواعد المقاومة الكردية، وانعكاسات سلبية على علاقات تركيا الإقليمية والدولية، وكذا مدى قدرة إيران على الخروج من تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، وعلى تكييف الطابع الديني لنظامها الذي يواجه بالنفور من جانب المجتمعات غير الإسلامية أكثر من التعاطف.

2. تعدد التوجهات السياسية الفاعلة في البلدين المتنافسين. فقد أبدى البلدان تاريخياً طموحات ثقافية، دينية أو اقتصادية تجاه مجال آسيا الوسطى والقوقاز، كما أنهما يشكلان قوتين متوسطتين وتحظيان بوعي قوي بأهميتهما التاريخية، إلا أنهما تعانيان تناقضات وعوامل ضعف داخلية عميقة.

فتركيا مازالت تبحث عن هويتها بين تيار علماني يشدها بقوة نحو الغرب، وتيار إسلامي يعمل على إعادة صياغة توجهاتها نحو المجموعة الإسلامية المحيطة بها من الجنوب والشرق، في حين تطمح التيارات القومية المتشددة إلى إحياء الأمجاد الإمبراطورية لتركيا. والواضح أن التوجهات الثلاثة متباعدة بل ومتناقضة، وتطرح بالتالي غموضاً كبيراً حول مستقبل الدور الإقليمي لتركيا.

كما تثير التوجهات الخارجية والداخلية لإيران تساؤلات عدة، ولاسيما تفاقم حدة الصراع السياسي بين المتشددين والمعتدلين داخل المؤسسة الدينية الحاكمة، وبين هذه الأخيرة وبقية القوى السياسية الهادفة إلى التخلص من الحكومة الدينية وحكم رجال الدين (الثيوقراطي). كما أنه إذا كان انهيار الاتحاد السوفيتي قد فتح المجال الشمالي أمام إيران، فقد فتح أيضاً مجال المطالب الاستقلالية والأماني القومية، وتسبب في إثارة مخاوف جمة لدى طهران بسبب التشكيلة العرقية المعقدة لإيران.

صحيح أن بعض الأقليات لا تشكل أي خطر على الوحدة الإيرانية، إلا أن تجربة الشيشان مع روسيا تنذر بتحرك المجموعة الأذرية في

إيران، ولذلك التقت مواقف طهران وموسكو في العديد من قضايا المنطقة على حساب التضامن الإسلامي، ومنها الحد من تطور علاقات أذربيجان بالغرب والموقف الحذر لإيران من الحركة الإسلامية في الشيشان.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، اعتبر الإيرانيون دائماً الحضور الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز عاملاً إيجابياً وفي مصلحة إيران. وتميزت سياسة طهران بالتخوف الشديد من بروز جمهوريات سنية ناطقة بالتركية يحتمل أن تقيم تحالفات مع القوى المنافسة أو المعادية لإيران مثل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك عملت طهران على التسيير الثنائي للأزمات بالتعاون الضيق مع موسكو، مثل ما هو الحال بشأن الموقف المشترك من القانون الأساسي لبحر قزوين، وكذلك تشجيع قيام ائتلاف حكومي في طاجيكستان ضم القوى السياسية الموالية للطرفين.

كما يلاحظ تراجع إيران تدريجياً عن استعمال الورقة الدينية في هذه الجمهوريات، بل انحصرت استراتيجيتها في كيفية منع القوى المعادية لإيران من التغلغل في آسيا الوسطى.[98] والواقع أن إيران أصبحت مقتنعة بأن إمكانياتها ووسائلها لا تسمح لها بإحراز اختراق مهم، فالتضامن الثقافي والعرقي مع الطاجيك يثير ردود أفعال معادية من أغلب الجمهوريات ذات الثقافة التركية، والتغلغل الإسلامي يصطدم بعدم وجود مجموعات شيعية قوية في آسيا الوسطى مثل ما هو الشأن في أفغانستان أو لبنان. بل بالعكس فإن كل الشبكات المؤطرة

للحركات الإسلامية، بما في ذلك أعضاء الهيئات الدينية الرسمية في العهد السوفيتي، مدعمة ومراقبة من دول عربية سنية بالإضافة إلى باكستان. ولذلك فإن إعادة نشر الإسلام في هذه الجمهوريات يتم في الغالب لصالح دول منافسة لإيران.

لكن بالمقابل تجدر الإشارة إلى أهمية الانعكاسات الإيجابية على المستوى الخارجي لنجاح التيار الإصلاحي المعتدل في الانتخابات الرئاسية لشهر أيار/ مايو 1997. حيث ركز محمد خاتمي أثناء الحملة الانتخابية على مفاهيم الحوار ونبذ العنف والتفتح على الآخر وتعايش الثقافات.[99] واتجه الرئيس خاتمي بالفعل بعد توليه الرئاسة نحو إحداث تحولات جوهرية في السياسة الخارجية، يمكن تلخيصها في:

أ. الإصلاح المؤسساتي للسياسة الخارجية، وذلك بإزالة مشكلة تعدد مراكز القرار.[100]

ب. إعطاء الأولوية للمصلحة الاقتصادية في السياسة الخارجية لإيران.

ج. طي صفحة الماضي مع بعض الدول، وانتهاج سياسة طويلة الأمد تجاه الإمبريالية، مع تأكيد ضرورة إقامة علاقات جيدة مع الدول العربية والإسلامية التي تملك معها إيران عناصر اشتراك ثقافي.[101]

د. على المستوى الدولي، سارع الرئيس خاتمي إلى العمل على تغيير جو العلاقات المتوترة مع الغرب عموماً بزيارة فرنسا، وطرح موضوع حوار الحضارات.[102]

وباختصار فإن تشديد حكومة خاتمي على ترشيد السياسة الخارجية وتجاوز أحقاد الماضي، وإعطاء الأولوية للاقتصاد بدل الأيديولوجية، والحوار بدل المواجهة. كلها تحولات تدخل في إطار الانتقال بالسياسة الإيرانية من علاقات ظروف الحرب إلى علاقات طبيعية مع دول المنطقة والعالم. وقد أدت هذه التوجهات الجديدة بالفعل إلى تحسن ملحوظ في علاقات إيران، سواء على مستوى الدول العربية أو العالم الإسلامي أو الدول الكبرى، ولاسيما مع روسيا وفرنسا واليابان. ومن الطبيعي أن تنعكس هذه التوجهات أيضاً على علاقات إيران بمحيطها المباشر؛ جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وتركيا. ذلك لأن طبيعة هذه التوجهات من شأنها التقليص بقوة من مظاهر التخوف من التجربة الإسلامية الإيرانية، ودعم روح الثقة أكثر من ذي قبل.

3. عدم قدرة الاقتصاد الإيراني والتركي على الاستجابة للاحتياجات المالية الواسعة لجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وفشل البلدين حتى الآن في إعطاء محتوى ملموس لمشروعات التعاون الإقليمي. ويبرز هذا الضعف في شكل مراجعة سلبية لتطلعات البلدين نحو التنافس البسيط على استغلال موارد المنطقة، وخصوصاً المحروقات، بالتعاون مع جمهوريات القوقاز الثلاث (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا) وروسيا والشركات الغربية. إذ تجمع التقديرات على توفر منطقة آسيا الوسطى وحوض قزوين على احتياطات لا تقل

أهمية عن احتياطات دولة الكويت وخليج المكسيك أو بحر الشمال، لكنها تواجه عائق العزلة الجغرافية، مما يجعلها رهينة لمساومات دول العبور الممكنة، ومنهما بالطبع تركيا وإيران. بالإضافة إلى روسيا التي تحتكر حالياً صادرات المنطقة من خلال الأنابيب العابرة لجمهورية الشيشان التي تشكل أداة تحكم استراتيجية في يد موسكو.

4. استمرار الدور الفاعل لروسيا سياسياً وعسكرياً، وإصرارها على الاحتفاظ بمكانة القوة الكبرى المهيمنة عسكرياً وسياسياً في المنطقة، وهو ما يتضح من خلال:

أ. انفراد موسكو بحل النزاعات المسلحة، ونقل المفاوضات لحل النزاع المسلح بين أذربيجان وأرمينيا إلى إطار مجموعة مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون الأوربي، بعد فشل المساعي الإيرانية والتركية. هذا بالإضافة إلى عودة انضمام جمهوريات القوقاز الثلاثة (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا) إلى رابطة كومنولث الدول المستقلة.[103]

ب. الرفض القطعي لأي تدخل عسكري خارجي. وقد تجسد هذا الموقف في إعلان وزير الدفاع الروسي جراتشوف في أيار/ مايو 1992 استعداد بلاده للتدخل المباشر في حالة تدخل تركيا عسكرياً في النزاع حول إقليم ناجورنو كاراباخ، في حين ذهب قائد جيوش رابطة كومنولث الدول المستقلة المارشال شابوشنيكوف بعيداً في مستوى التهديد، إذ أنذر تركيا بأن أي تدخل عسكري لها في أرمينيا سيتسبب في اندلاع حرب عالمية

ثالثة. [104] ذلك لأن الروس يعتبرون دائماً آسيا الوسطى جزءاً لا يتجزأ من مجالهم الحيوي الخاص. وهذا ما تؤكده وثيقة العقيدة العسكرية الصادرة في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 التي مازالت رسمياً سارية المفعول حيث تنص على «أن الحدود الاستراتيجية لفيدرالية روسيا هي حدود الاتحاد السوفيتي سابقاً». [105] وتدعم موسكو باستمرار هذه الرؤية باتفاقيات تعاون تتضمن بنوداً عسكرية تؤكد تواجد القواعد العسكرية الروسية، مثل اتفاقية الاتحاد الجمركي والقيادة الموحدة لحرس الحدود واندماج هيئات القيادة العسكرية.

الهوامش

1. عنوان كتاب شهير يتناول أشكال التنافس بين بريطانيا وروسيا في المنطقة موضوع الدراسة. انظر:

Rudyard Kipling, *Le Grand Jeu*, Traduit de l'anglais par Louis Fabulet et Robert d'Humieres (Paris: Mercure de France, 1972). Titre en Anglais, *The Five Nations*, (London: Methuen, (s:d) 1911).

2. انظر حول الطروحات الجيوسياسية المتعلقة بالمنطقة الوسيطة:

Cagnat René et Jeau Michel, "Le Milieu des Empires: entre URSS, Chine et Islam, Le destin de L'Asie Centrale," (Paris: ed. Robert Laffont, 1990), 141.

3. انظر:

Zbigniew Brzezinski, *Le Grand Echiquier: l'Amérique et le Reste du Monde*, Traduit de l'Anglais (*The Grand Chessboard*) par Michel Bessiere et Michelle Herpe-Voslinski (Paris: Bayard, 1997), 163.

4. ميشال نوفل، «القوقاز ومستقبل الروسيا»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 37 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 1995)، ص4-5.

5. دهام محمود علي، «تركيا ما بعد العثمانية: الجيش ومراكز القوى»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 99 (بيروت: أيلول/ سبتمبر 2000)، ص19.

6. انظر مقال مدير الإعلام لآخر رئيس للاتحاد السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف:

Gratchev Andrei, "La Russie à la Recherche d'une Politique Etrangère," *Notes et Etudes Documentaires*, no. 5040 - 41, 1996, 118.

7. انظر:

Houchang Hassan-Yari, "L'Organisation de la Coopération Economique: un Pont Stratégique entre le Moyen-Orient et l'Asie Centrale," *Etudes Internationales*, no.1 (Mars 1997): 56-57.

8. Zbigniew Brzeznski. op. cit., 165.

9. انظر:

Dolay Nur, "Grandes Manouvres Pétrolières dans le Caucase," *Le Monde Diplomatique*. Juillet 1995, 14-15.

10. انظر:

- Grousset René, *L'Empire des Steppes* (Paris: Payot, 1976).
- W. Bartold, *Histoire des Turcs d'Asie Centrale* (Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient, 1945).

11. انظر:

Colliet Jacques, "L'Asie Centrale entre la Stabilité et les Tentations Centrifuges," *Relations Internationales et Stratégiques*, no. 13, (1994): 120.

12. انظر:

S. Afanysian, *L'Arménie, L'Azerbaïdjan et la Géorgie de l'indépendance à l'instauration du pouvoir Soviétique , 1917 - 1923*, (Paris: Ed l'Armattan 1981), 181.

13. الانضمامية (Irredentism) هي نظرية سياسية نادى بها الوطنيون الإيطاليون بعد عام 1870 ، غايتها ضم المناطق التي يسكنها أبناء جنسهم ولغتهم وكانت خاضعة لدول أجنبية.

14. انظر: محمد نورالدين، «75 عاماً على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلى إشكالية الأوربة»، مجلة **شؤون الأوسط** (بيروت: حزيران/ يونيو 1998)، ص83-99.

15. انظر:

Roux Jean-Paul, "Quel Avenir pour le Panturquisme: Esquisse Socio-historique sur le Monde Turc," *Problèmes Politiques et Sociaux*, no. 757, 75.

16. انظر:

Cité in: Mondeil Marie-Françoise, "La porte étroite: Bosphore et Dardanelles," *Les Cahiers de l'Orient*, no. 30 (1993): 108.

17. انظر:

Libriz Piron-Yakasiki, "L'Asie Centrale dans la Stratégie Turque", *Revue Française de Geoéconomie*, no. 9, (1999): 71.

18. انظر دورية (La Documentation française) النصف شهرية التي تصدر في باريس عن مصلحة النشر والتوثيق التابعة لرئاسة الحكومة الفرنسية.

Vaner Semih, La Turquie sur l'échiquier international, *La Documentation Française*, Paris: 1990), 108.

19. Roux Jean Paul, op. cit., 72.

20. انظر:

Encarta Interactive World Atlas 2000, C/O Microsoft, Redmond, W A 98052-6399. http//www.Microsoft.Com/Encarta/fr

21. Roux Jean Paul op. cit., 73-74.

22. Ibid., 74.

23. Mondeil Marie-Françoise, op. cit., 7.

24. **أوزبكستان والجمهوريات التركية** (إسطنبول: منشورات سلسلة صباح، 1992)، ص12.

25. انظر:

Gresh Alain, "La Turquie ébranlée par les mutations régionales," *Le Monde Diplomatique*, (Juillet 1991), 16-17.

26. حيوان خرافي نصفه نسر ونصفه أسد ويرمز إلى السيطرة الروسية.

27. Zbigniew Brzezinski. op. cit., 192.

28. Roux Jean-Paul, op. cit., 76.

29. انظر:

Robins Philip, *The Middle East and Central Asia: Sous la direction de Peter Ferdinand* (London: Pinter Publishers, 1994), 63.

30. انظر:

Mango Andrew, "The Turkish Model," *Middle Eastern Studies*, vol. XXIX, no. 4, October 1993, 726.

31. انظر:

Service of World British Broadcast Corporation (BBC) London, 6 Mars 1992.

32. انظر:

Toumarkine Alexandre, "Ambitions Nationales et désenclavement Régional: Les politiques Turques et Iraniennes en Asie Centrale et Transcaucasie," *Notes et Etudes Documentaires*, no. 5040 (1996): 57.

33. انظر:

Karam Patrick, "Le nouvel enjeu régional et international," *Les Cahiers de l'Orient*, no. 30 (1993): 157.

34. Toumarkine, op. cit., 57.

35. انظر:

Kachia Janri, "Caucase: Le vrai-faux contrat du Siècle," Politique Internationale, no. 70, 1995/1996, 39-51.

36. Ibid., 57.

37. Gresh Alain, op. cit.

38. Karam Patrick, op. cit., 157.

39. فيكن تشيتريان، «جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز»، سلسلة دراسات عالمية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998) العدد 18، ص40ـ41.

40. انظر:

Milliyet, 14/4/93, Cité in: Dolay Nur, "Instable indépendance de l'Azerbaïdjan," *Le Monde Diplomatique*, Août 1993, 4.

41. قام هوبل (مدير معهد دراسات وموظف سابق في وزارة الخارجية الأمريكية [Department of State]) بتقديم الاقتراح للجالية الأرمينية في بوسطن عام 1991 وقبلته تركيا، انظر: Karam Patrick, op. cit., 159.

42. Ibid., 153.

43. Alain Gresh, op. cit., 1.

44. انظر حول أهمية المضايق التركية وتطور صراع القوى المسيطرة عليها:

Delmas Claude, *La politique militaire Soviétique*, (Paris: PUF, 1983).

45. Cité in: Gresh Alain, op. cit.

46. Ibid.

47. انظر:

Yerasimos Stéphane, "La Turquie: Un précieux avant-poste de l'OTAN," *Le Monde Diplomatique*, Novembre 1987, 18.

48. *International Herald Tribune*, 17/2/1992. www.iht.com.

49. *The Guardian*, 9/3/1992.www.guardian.com.tt.

50. انظر:

Gresh Alain, "La zone de coopération des pays riverains de la Mer Noir," *Cahiers d'Etudes sur la Méditerranée Orientale*, no.15 (Janvier - Février 1993), 33.

51. انظر:

Pipes Daniel, "L'Option Turque," *Politique Internationale*, no. 68 (1995): 274-280.

52. Mondeil Marie-Françoise, op. cit., 109.

53. Karam Patrick, op. cit., 156.

54. انظر:

Hunter Shireen, "Azerbaïdjan: A la recherche d'entreprises et de nouveaux partenaires," *Problèmes Politiques et Sociaux*, no.720 (28/1/1994): 19-20.

55. Karam Patrick, op. cit., 154.

56. انظر:

Karam Patrick, "L'Iran en Asie Centrale: Realpolitik contre messianisme Islamique," *Les Cahiers de l'Orient*, 1er trim, no. 41 (1996): 77.

57. انظر:

Dragadze Tamara, "L'Azerbaïdjan à la Recherche d'un Pouvoir Fort," *Le Monde Diplomatique*. Sept 1997, 4.

58. انظر:

Karam Patrick, "L'Iran en Asie Centrale," op. cit., 77.

59. انظر:

Corley Felix, "Armenia and Iran: Balancing Act," *Middle East International* (28 Août 1993).

60. انظر:

Ruban-Adrian, Paul "La politique Etrangère de l'Armenie," *Les Cahiers de l'Orient*, 2 éme trim (1996): 59.

61. انظر:

Dorsey James, "Iran and Georgia: Alliance on the Cards," *Middle East International* (2 Avril 1993): 14.

62. *The Independent*, 3/3/1992.www.independent.com.uk.

63. Karam Patrick, "L'Iran en Asie Centrale," op. cit., 75Karam.

64. انظر:

Delpho Marc, "Turkménistan: Mosquées Iraniennes, Tanks Russes," *Problèmes Politiques et Sociaux*, no.720 (28/1/1994): 24.

65. انظر:

Karam Patrick, "L'Iran en Asie Centrale," op. cit., 76.

66. التحولات الجيوبوليتيكية والأمن في إيران (ندوة)، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 84 (بيروت: حزيران/ يونيو 1999)، ص8.

67. المرجع السابق، ص11.

68. انظر: طلال عتريسي، «جغرافية إيران السياسية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 84 (بيروت: حزيران/ يونيو 1999)، ص40.

69. انظر:

Coville Thierry, "Les Relations Internationales entre l'Iran et l'Asie Centrale," *La Revue Internationale et Stratégique*, no.34 (1999): 160-165.

70. انظر:

Hyman Anthony, "L'Iran et l'Asie Centrale Regards et Convoitise vers le Nord," *Problèmes Politiques et Sociaux*, du 28/1/1994, 25.

71. Zbigniew Brzeznski, op. cit., 171-173.

72. Atlas Mondial Microsof Encarta, op. cit.

73. انظر:

Finement Mark, "L'Iran le Grand Frère Islamique: La Stratégie Iranienne de Conquête Economique," *Courrier International*, no.49 October 1991): 16.

74. انظر:

Atkin Muriel, "Tadjikistan: Héritage du Passé, Politiques Nouvelles," *Problèmes Politiques et Sociaux*, no. 720, 28/1/1994, 26.

75. انظر:

Gresh Alain, "Islamisme et Aspirations Nationales," *Le Monde Diplomatique*, Janvier 1992, 6-7.

76. انظر:

Roy Olivier, "Un nouvel ensemble géostratégique l'Asie Centrale," *Monde Arabe, Maghreb-Macherek*, no.136 (Avril-Juin, 1992): 43.

77. انظر:

Gresh Alain, "Les républiques d'Asie Centrale s'engagent sur des chemins divergents," *Le Monde Diplomatique*, Décembre 1992, 14-15.

78. Patrik Karam, "L'Iran et l'Asie Centrale," op. cit., 74.

79. انظر:

Transition Report, European Bank for Reconstruction and Development, 1998), 15.

80. حول أهم الشركاء الاقتصاديين لكل جمهورية على حدة، انظر:

Atlas Mondial Encarta 2000, op. cit.

81. لمزيد من المعلومات حول هذه الوثيقة انظر: محمود نورالدين، "خيارات تركيا"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 99 (بيروت: أيلول/ سبتمبر، 2000)، ص4-5.

82. انظر:

Khavaud Ferydown, "Les nouvelles orientations de la politique économique régionale de l'Iran," Cahiers d'Etudes sur la Méditerranée Orientale et le Monde Turco-Iranien, no.15, Janvier-Fevrier 1993, 33.

83. Ibid., 34.

84. *Toumarkine, Alexandre*, op. cit., 59.

85. لمزيد من التفاصيل حول الوضع القانوني لبحر قزوين انظر:

Allonsius David, *Le régime juridique de la Mer Caspienne: Problèmes Actuels de Droit International* (Paris, France: E. J. A., 1997).

86. Djalili Reda Med, op. cit., 16.

87. انظر ندوة: التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران، مرجع سابق، ص11.

88. المرجع السابق، ص16.

89. انظر:

"L'O.C.E vue de Téhéran," *Problèmes Politiques et Sociaux*, no.720, 33.

90. *Téhéran Times*, 5/1/1992.www.teherantimes.com.

91. انظر:

Gresh Alain, "La zone de coopération économique des pays riverains de la Mer Noir", op. cit, 39.

92. حول التنافس على خطوط أنابيب النفط في المنطقة انظر:

Pianelli Dominique, "L'enjeu pétrolier dans le Caucase," *Notes et Etudes Documentaires*, no. 5040 (1996), 67-78.

93. انظر: صلاح العقاد، «السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 4 (القاهرة: نيسان/ إبريل 1966)، ص32.

94. انظر: ميشال نوفل، «التوليف التركي ـ الإسلامي»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 31 (بيروت: تموز/ يوليو 1994)، ص5.

95. انظر: ندوة السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي، **مجلة خاورميانة**، العدد

21 (طهران: 2000)، ترجمة: **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 100 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر 2000)، ص7-33.

96. محمد صادق الحسيني، «الأزمة التركية-الإيرانية»، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 61 (بيروت: نيسان/ إبريل 1997)، ص88.

97. Vaner Semih, op. cit., 111-112.

98. حول تغلغل مختلف القوى في هذه المنطقة ومنها إسرائيل انظر: مجموعة الدراسات الصادرة حول هذا الموضوع بمجلة: *La Revue Internationale et Stratégique*, no.34 Eté 1999.

99. انظر:

Azadeh Kian-Thiéb, "Les Enjeux des Elections Législatives et Présidentielles," *Les Cahiers de l'Orient*, no. 49, (1998): 31- 49.

100. ندوة السياسة الخارجية الإيرانية في عهد خاتمي، مرجع سابق ، ص15.

101. المرجع السابق، ص27.

102. المرجع السابق، ص11.

103. انظر:

Yves Ghebali Victor, *La C. S. C. E. et l'O.N.U. Face aux Conflits du Caucase post-Soviétique, la-Transition dans le Conflit, Med Reda Djalili Sous la direction* (Bruxelles: Ed. Bruyants; Librairie Générale du Droit, Paris: 1995).

104. Karam Patrick, "La Nouvel Enjeu Régional et International,", 151, 159.

105. انظر:

Roy Olivier, "L'Asie Centrale Prend le Large," *Politique Internationale*, no. 82, (1998/1999):128.

نبذة عن المؤلف

عمار جفال: حاصل على درجة الدكتوراه من قسم العلوم السياسية بجامعة السوربون (II) في فرنسا، بتقدير "مشرف جداً" مع ترخيص لجنة المناقشة بطبع الأطروحة وعنوانها: «السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1970 ـ 1991»، وهو عضو منتخب في اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية.

شغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر في الفترة 1998 ـ 2001، ويعمل أستاذاً محاضراً في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعة ذاتها، في تخصص العلاقات الدولية، حيث يحاضر أمام طلبة مرحلتي الليسانس والماجستير، فضلاً عن اضطلاعه بالإشراف على عدة رسائل وأطروحات للماجستير والدكتوراه ومناقشتها.

وكان قد تولى عدة مناصب منها نائب مدير مكلف بقسم الماجستير في الفترة 1989 ـ 1992، وهو عضو في المجلس العلمي لقسم العلوم السياسية بجامعة الجزائر منذ حزيران/ يونيو 1997، وعضو في اللجنة الوطنية لبرامج العلوم السياسية. تنوعت أنشطته العلمية بين التأليف والنشر والمشاركة في مؤتمرات علمية وندوات متخصصة وإلقاء المحاضرات.

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العنوان	المؤلف	العدد
الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري	1.
مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم	2.
التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني	3.
النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي	4.
مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق	5.
تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني	6.
القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي	7.
أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي	8.
المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار	9.
إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي	10.

11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير
13.	ماجد كيّالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري-البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن

37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية ـ التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية ـ التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته ـ مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا

52. عبداللطيف محمود محمد — موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي

53. جورج شكري كتن — العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها

54. علي أحمد فياض — مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني

55. مصطفى عبدالواحد الولي — أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد

56. خيرالدين نصر عبدالرحمن — آسيا مسرح حرب عالمية محتملة

57. عبدالله يوسف سهر محمد — مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية

59. هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 ـ 1999

60. منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)

61. رضا عبدالجبار الشمري — البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة

62. خليل إسماعيل الحديثي — الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية

63. علي سيد فؤاد النقر — السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا

64. خالد محمد الجمعة — آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

65. عبدالخالق عبدالله — المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي — التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)

67. الطاهرة السيد محمد حمية — سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات

68. عصام سليمان الموسى — تطوير الثقافة الجماهيرية العربية

69. علي أسعد وطفة — التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي

70. أسامة عبدالمجيد العاني — المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية

72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية التحديات والخيارات في عصر العولمة

73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته

74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل دراسة في التجربة العربية

76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)

77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة

78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا ـ الصحراء الغربية ـ جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة
83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي

89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة الاستجابة العربية ـ الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية و أحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد و نبيل محمد سليم	العلاقات التركية ـ الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية
97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيّار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية

101 . محمد علي داهش و رواء زكي يونس اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل

102 . عبدالله المجيدل حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا

103 . حسام الدين ربيع الإمام البنك الدولي والأزمة المالية في الشرق الأوسط

104 . شريف طلعت السعيد مسار التجربة الحزبية في مصر 1974-1995

105 . علي عباس مراد مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح

106 . عمار جفال التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش إيراد البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً – إجراءات النشر :

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية» .
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم .
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير ، على أن يتم التحكيم في مـــدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم .
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث .
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر .
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز .

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســم : ________________

المؤسسة : ________________

العنــوان : ________________

ص . ب : ________ المـدينــة : ________

الرمز البريدي : ________________

الـدولـة : ________________

هـاتـف : ________ فـاكـس : ________

البريد الإلكتروني : ________________

بدء الاشتراك : (من العدد : ________ إلى العدد : ________)

رسـوم الاشـتـراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 – بنك أبوظبي الوطني – فرع الخالدية

ص . ب : 46175 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.